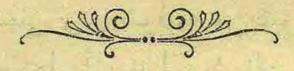
عتاب الإرشاد العبادا

للعلامة ابى النصر عبد النصير بن ابراهيم البلغارى القور صاوى رحهها الله ويليه رسالة في ترجمة مؤلفه ومن ذكر فيه من علما السلف والحلف رحمهم الله

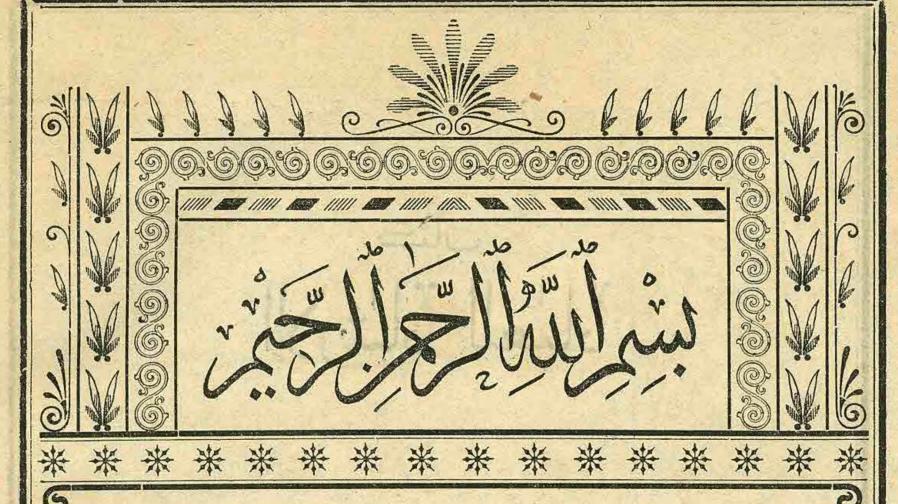


طبع من جيب صهر المؤلف عالم جان بن محمد جان البارودي في رمضان سيستدنه بقزان

Дозволено цензурою. С.-Петербургъ, 31 Января 1903 г.

казань.

Городской Пассажъ. Лито-Типографія И. Н. Харитонова. 1903



الله احمد على ما اظهر المتفقهين على بدايع الحكم من مكامن الاخبار واثر المتبصرين بتفرس الاسرار من مشاهد الآثار. وجعل الفقه في الدين وهو حبله المتين حجة دافعة لذوى الزيغ الاشرار. واصلى على من ظلت معالم الاسلام بمصابيع هدايته زاهرة الانوار وعلى آله الاجلة العظام واصحابه البررة الكرام من المهاجرين والانصار اما بعد فيقول العبد الفقير الي ربه الغنى ابوالنصر عبد النصير بن ابراهيم القزاني القورصاوي تعال يرحمك الله اتل عليك ما نبهني ربي بتوفيقه من غير حول ولاقوة مني عالا بدلى ولك هداك الله منه * فاعلم انه قد احدث ناس ممن نسبوا انفسهم الى العلم ولاخلاق لهم فيهمن اهل عصرنا والاعصار السالفة قولا لوضر بناعن حكايته وذكر فساده صفحالكان رأيا متينا ومذهبا صحيحا اذ الاعراض عن الجهل والجهلة احرى لاماتته واخمال ذكرهم ولكن لما تخوفنا من شرور العواقب واغترار الجهلة بمحدثات الامور واسراعهم الى اعتقاد الخطا والاقوال الساقطة عند العلماء ولاسيمامن تزيى بزى اهل العلم ولازم ابواب الظلمة رأيناالكشف عن فساد قولهم ورد مقالتهم اجدى على الانام واحمد للعاقبة انشاء الله * وزعم اولئك الذين افتتحنا الكلام بالحكاية عن قولهم والاخبار عن سوءر ويتهم ان التمسك بكتاب الله العزيز وسنة رسوله الكريم صلى الله عليه وعلى آله يختص بالمجتهد واذا تخالف النص وقول الفقيه يعمل بقول الفقيه ويترك النص لاحتمال كونه موضوعا اومأولا اومنسوغا وانما الذى يصع التمسك به ويقوم علينا حجة . كتب الفروع وكتب الكلام * وهذا القول منهم يرحمك اللهقول مخترع مستحدث لامساعد لهم من اهل العلم عليه وذلك لان القول الشايع المتفق عليه بين اهلاالعلم قديما وحديثا ان خبر الواحد الثقة اذاورد غير مخالف للكتاب والسنة المشهورة في حادثة لا يعم بها البلوى ولميظهر من الصحابة الاختلاف فيها وترك المحاجة به فالرواية ثابتة والحجة بهالازمة والعمل بهاواجبة وعلى ذلك اجماع الصحابة وعلى هذا جرت سنة التابعين وفقها الحرمين وعليه جرى من بعدهم من الفقهاء والاخبار عندهم بماقلنا مستفيضة وكتب ألاصول بنقل عنهم مشحونة والآيات والاخبار الناطقة بحجيته ووجوب العملبه غير محصورة هذاكله في خبر الواحد فكيف في المشهور والمتواتر ونصوص الكتاب ولاريب ان الاعتصام بالكتاب والسنة اصلاصيلمن اصول الدين والناس رفضوا هذاالقطب من الدين اصلاولم يدركوا بين الصحيح من الخبر الموجب للعمل وبين السقيم منه فرقا وفصلا حتى حسبوا ان الحديث الموجب للعمل مفقود وان السبيل دون الوصول اليه مسدود هيهات هيهات فالصحيح بين والسقيم بين ولما كانت هذه بدعة عم في الدين ضررها واستطار في الخلق شررها وجب كشفي الغطاء عن الاحاديث والاخبار الموجبة للعمل والقائمة حجة بالارشاد الى الفرق بين الثابت منها وغير الثابت لئلايقع الناس في الهلاك والضلال؛ وقد كنت صنفت في التنبيه على مثل هذه البدعة الشايعة والضلالة المستوعبة كتبا ورسائل امتوت على دقايق واعناصت على افهام العامة فقدحوا فيها وخاضوا فيما لم يهتدوا به ولكن مقتضى الحال عند ذوى الدين والبصائر النظر الى كافة الخلق بالرحمة وترك المماراة والنصيحة فنشرع باذن الله ونتوكل عليه ونعوذ به من شرور انفسنا *فيقال لهو المخترعين هذا القول الذى وصفناه هل تجدون هذا الذى قلتم عن احد يلزم قوله والا فهلموا دليلا على ما زعمتم فان ادعوا قول احد من علماء السلف بما زعموا من كون الاخبار الثابتة بنقل الثقات حجة على المجتهدين فقط لاعلى غيرهم طولبوا به ولن يجدوا هم ولاغيرهم الى ايجاده سبيلا وان ادعوا فيما زعموادليلا يحتج بهيقال ما ذلك الدليل فان قالوا أن الحديث عتمل الوضع يقال ليس الذي يقوم حجة خبركل من نصب نفسه محدثا بل ما رواه واسنك الائمة المتقنون المعر وفون بالصدق والامانة والثقات الراسخون في العلم عن قوم مرضيين عندهم وصححوه مثل مالك بنانس الاصبحى ومسلم بن حجاج القشيرى

ومحمد بن اسماعيل البخاري ومحمد بن ادريس الشافعي واحمد بن محمد ابن منبل الشيباني ومحمد بن عيسى الترمذي وسليمان بن اشعث السجستاني وغيرهم من الائمة المعرونين وكتبهم باسانيدهم بين العلما معتمدة مشهورة حتى قالوا ان الحديث اذا نسب اليهم فكأنه اسند الى النبي صلى الله عليه وسلم لانهم قد فرغوا من الاسناد واغنونا عنه و من ثم لزم الاخذ بنص احدهم على صحة السند اوالحديث اوضعفه فكما انالمجتهد يعتمد على ثبوت الخبرعلي الاسناد من جهة الثقات فكذلك غيره وكها ان خبر الواحد الثقة عن الواحد الثقة حجة بلزم به العمل على المجتهد وهو محجوج به فكذلك غيره و كما يجب علينا الاتقاء من مديث لايعر ف صحة مخارجه والستارة في ناقليه فكذلك على المجتهد وايضا ان الخبريقين باصله لانه من حيث انه قول الرسول عليه السلام لايحتمل الخطا وانما الشبهة باعتبار النقل حيث يحتمل السهو والنسيان وقول الفقيه يحتمل الخطاء باصلهاذ هو يجتهد فيخطئ ويصيب واما باعتبار نقلهفا كثره خال عن السند اصلا فكما أن وضع الخبر محتمل وصحة الاسناد يدفعه فكذلك وضع الرواية محتمل ولا اسناد حتى يدفعه * والصحابة رضى الله عنهم كانوامتفقين على ترك الراى بالسنة وهو حجة شرعية فكيف لايترك التقليد بهاوهو ليس بحجة اصلا الاترى الىقول العلماء! نه يسقط العمل بالحديث اذاظهر مخالفته من الراوى بعد الرواية واما من غيره فلايقدح في الحديث وان كان من ائمة الصحابة اذا كان عن يجوز ان يخفي عليه ذلك الحديث كما روى ان النبي عليه السلام رخص للحايض في ترك طواف الصدر ثم صع عن ابن عمر رضي الله عنهما انها تقيم حتى تطهر فتطوف فلايترك به العمل بالحديث المرخص لان الحديث الصحيح واجب العمل فلايترك العمل به بمخالفة بعض الصحابة اذا امكن حمل غلافه على وجه وقد امكن بان يقال انها افتى بخلافه لانهخفي عليه النص ولو بلغه لرجع اليه فالواجب على من بلغه ان يعمل به هذا في فقهاء الصحابة رضى الله عنهم فكيف فيمن دونهم وقد صع عن الشافعي رضى الله عنه انه قال اذا صع الحديث عن النبي صلى الله عليه و سلم فاتركوا قولى فانه منهبي وقال على بن محمد القارى وهذا مذهب كل مسلم * واما قواهم الحديث يحتمل النسخ والتأويل قلنا اذا ظهر ناسخه فلانزاع في سقوط العمل بهوان لم يظهر فلا يترك العمل بالدليل الثابت لاحتمال النسخ بل يعمل به حتى يظهر ناسخه ولو صار الدليل متروكا بكل احتمال لميبق دليل معمولا به الاترى

الى، ما نقل اصحاب الاصول عن ابى منيفة ومحمد وحسن بن زياد رضى الله عنهم ان الحديث وان كان منسوخا لايكون ادنى درجة من الفتوى ما لم يبلغه النسخ وقول ابي يوسف ليس للعاميان يأخد بظاهر الحديث محمول على عامى لايعرف طرق الحديث وافسام النظم واحكام التعارض وغيره من الاصول مما يحتاج اليه في ترجيع بعض الرواية على بعض * وايضا قد شاء من الفقهاء الرجوع عن قول الى قول فهذا القول الذي يخالف الخبر الصحيع يجوزان يكون قولامر جوعا عنهفيكون كلاقول فكيف يترك الحديث الثابت باسناده لاحتمال النسخ ولايترك الرواية الخالية عن السند لاحتمال رجوع قائله بل الظاهر انه لم يبلغه الحديث ولو بلغه لرجع اليه او كان ذلك المروى مذهبه فبلغه الحديث وترك مذهبه بالحديث ورجع اليه احسانا للظن بهفانه ان خالف الحديث لقلة المبالاة والتهاون به سقط عدالته فلايقبل روايته وفتواه وكذلك قولهم يترك النص لاحتمال كونه مؤولاقلنا احتمال التأويل اما ان يكون ناشيا عن قرينة او خفاء فيه كما اذا كان مشتركا او مشكلا او مجملا مثلا اولا فان كان الثاني فلاعبرة للاحتمال اصلا اذالمراد من الكلامظاهره عندخلوه عن قرينة تصرفه عنه والعقلاء لايستعملون الكلام في خلاف الاصل عند عدم القرينة والالبطل فائدة التخاطب والفرار عن ظل جدار غير مايل لتوهم السقوط ينسب الى السفه ولا كذلك اذا كان مايلاوان كان الاوّل فانقدر على ترجيح احدالمعانى المحتملة بالرأى فيعمل بما ترجع عنك وان لم يقدر على الترجيع وكان جواب المسئلة مها اشتهر وظهر وانجلى عن اصحابنا ارجو ان يسع الاعتمادعليه والعمل به انشاء الله تعالى الاترى الى قول العلمام ان التمسك في الاصول بالكتاب والسنة واجماع الامة مع المجانبة عن الهوى والبدعة و في الفروع بالمجمع عليه ثم بالاحوط ثم بالاوثق دليلا ثم بقول من ظن انه اعلم واورع * وايضا كما ان التاويل محتمل في الحديث كذلك يحتمل في فتوى الفقيه فان جاز فهم المراد من الفتوى لظهوره جاز فهم المراد من الحديث ايضالظهوره وليس الفقيه باقدر على التفهيم من النبي صلى الله عليه و سلم فهذا القول الذي احدثوه وحكيناه عنهم من لزوم الاعراض عن سنن النبي واحاديثه صلى الله عليه و سلم بالشبه التي وصفناها احقر واصغر من ان ينقل و يثار ذكره اذهو قول محدث وكلام خلف يستنكره اهلالعلم وحججهم داحضة عندالعقلا واماالحمقى فلايلتفت اليهم فلاحاجة في رده با كثر مماشرمنا اذ قدر المقالة وقائليها القدر الذي وصفناه والله المستعان

على دفع ماخالف السنة ومذهب اهلاالسنة وعليه التكلان واعلم وفقك الله وايانا لمرضاته ان الواجب على كل احد يقدر على التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها وثقات الناقلين لها عن غيرهم ان لايعمل الابمايعر في صحتها والستارة في ناقليها والدليل على ماقلناقول الله عزوجل ياايها الذين آمنواان جاءكم فاسق بنبا فتبينوا واخرج مسلم عن ابن سيرين انه قال رضى الله عنه ان هذا العلمدين فانظر واعمن تأخذون دينكم * و يجب الاجتهاد في ترجيح الروايات من الاحاديث والفتاوى بطرقه و وجوهه والذى يوجبه قوله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم حتى احتج به من منع اتباع الظن راسا واجابوا عنه بان المراد بالعلم هو الاعتقاد الراجع المستفادمن سند سواء كان قطعيا اوظنيا واستعماله بهذا المعنى شايع والقرينة على كون المراد ذلك اجماع الصحابة رضى الله عنهم على التعبد باخبار الأحاد والقياس وهما لايوجبان الاغالب الظن وعلى ذلك جرت سنة التابعين وفقها الحرمين والكوفة والبصرة ومن بعدهم من الفقها عماتواردت النقول عنهم في كتب الاصول والفروع وايضا اتباع الظن الراجع المستند الى مأخذ شرعى اتباع للدليل القاطع الذي يوجب العملبه وهواجماعهم على وجوب التعبد بخبر الواحد والقياس واذا كان الامر كما وصفنا لابدلنا من معرفة امور فلنبين كلا منها في فصل *

الفصل الاول

في بيان الاخبار واحوال الرواة واعلم ان الاحاديث في عصرنا هذاقد ضبطت وجبعت في الكتب واسندها الاثمة المشهور ون بالنقل في كتب دوّ نوها نخافة ان تنقطع سلسلتها لماضاق دائرة حفظ الناس و قصرهمهم فطريق معرفة الحديث في تلك الاعصار هو الرجوع الى كتب الائمة الموثوق بهم في علم الحديث فالصحيح ماصححوه والضعيف ماضعفوه والبحث عن احوال الرواة في زماننا هذا كالمتعذر لطول المدة وكثرة الوسايط و لايشترط في الرجوع الى السنن المعتبرة ان يكون له بها رواية الى مؤلفيها لماذهب اليه الفقها كافة من الكتب المعتمدة التي صحت نسبتها على سماعه بل اذا صحت عنده النسخة من الكتب المعتمدة التي صحت نسبتها لمؤلفيها كالكتب الستة و غيرها ثبت الاحتجاج بها والعمل بمضمونها واعتبار مجموع ماذكره اهل الحديث من الشروط في رواة الحديث ومشايخه قد تعذر الوفاء ماذكره اهل الحديث من الشرطوا لادى الى تعطيل الاحاديث والواجب بها في هذا الزمان فلو شرطنا ما شرطوا لادى الى تعطيل الاحاديث والواجب

علينا المحاذرة من انقطاع طرقها * ومن طلب الحق من التقليد فمهما استقصى تعارضت عنده الاقوال فيبقى متحيرا او مايلاالى بعض الاقاويل بالتشهى وكل ذلك قصور بل ينبغى ان يطلب الحق بطريقه وذلك بالبعث عن مداركه * فنقول انه قداشتهر ان الصحابة كانوا يعملون على كتب النبي صلى الله وسلم نحو كتابه لعمر وبن مزم وبعث كتباالى الآفاق لتبليغ الرسالة كما بعث الى قيصر والى كسرى والى النجاشي وانما بعث ليدعوهم الى دينه وليقيم الحجة عليهم فهذا دليل قطعى على وجوب العمل بالكتب لايبقى معه عذر في المخالفة واذاوجب العمل بالكتب الصحيحة المعتمدة وكان الاعتماد عليها لايشترط في مشايخ الحديث في هذا الزمان ماقد شرطوه فى القرون الاولى لان العبرة عندهم انها كانت للرواة والحفاظ فشرطوا ماشرطوا ليتحقق الاعتماد والثقة واماالأن فالعبرة للكتب المعتمدة والنسخ المعتبرة فيكتفي في الهلية الشيخ بكونه مسلما بالغاعاقلا غير متظاهر بالفسق والسخف وفيضبطه بنسخة غير مبهم قوبل على اصل معتمد والاستظهار باصول متعددة احرى واوثق واذاقال الانسان فيعصرنا هذا قال النبى عليه السلام كذا يقبل ان كان معروفا في جملة الاحاديث وان لميكن معر وفالايقبللان الاحاديث ضبطت وجمعت فمالايعرف في كتب اصحاب الحديث منها في وقتنا هذا فهو غير ثابت * فالاحاديث التي صححها الائمة المتقنون الثقات ودرجوها فى كتبهم اذا كان المراد منهاظاهرا يجب العمل بها وتقوم حجة على الغير مجتهدا كان اوغير مجتهد فان الصحابي محجوج بالحديث الصحيح فضلا عن غيره واحتمال ان يكون له معارض اوناسخ لا يخرجه عن الحجية فان الاحتمال الغير الناشئ عن الدليل ساقط بالكلية ولو ترك الدليل بكل احتمال لمابقي اكثر الادلة معمولابها الاترى الى قول الفقها ان الظاهر والنص يوجب ثبوت ماانتظمه يقينا وان احتمل المجاز والنسخ اذلاعبرة للاحتمال اذالميدلعليه قرينة * فان ظهر فتوى احد على خلافه صحابيا اوتابعيا اومن دو نهم من الائمة بحمل على ان الحديث لم يبلغه ولو بلغ لرجع اليه احسانا للظن به ولا يحل العمل بتلك الفتوى لظهور خطأها وان كأن المراد غير ظاهر بان كان مشتركا اومشكلا او مجملا مثلا يتوقف فيه الى ان يظهر المراد منه على اعتقاد حقية المراد به * هذا طريقة اهل السنة والجماعة فان السنة عبارة عن قول رسولالله وفعل صلى الله عليه وعلى آله والجماعة عبارة عن اصحابه صلى

الله عليه وسلم والذين اتبعوهم رضى الله عنهم واهل السنة والجماعة عبارة عن قوم لازم السنة وطريقة الجماعة فمن زعم ان السنة ليست جحجة ولمير منابعة الصحابة وادعى انه من اهل السنة والجماعة فقد سجل على غاية الغباوه ونهاية الضلالة والى الله المستعان من طريقة اهل الجهالة والسفاهة والاغترار بتلبيس اهلاالسوء بتبديل الاسامى واتباع هؤلاء الحمقى اعتمادا على تسميتهم انفسهم باهل السنة والجماعة من غير التفات الى تباعدهم وتباينهم عن معنى الاسم واعلم ان السنة نوعان مرسل ومسند والمرسل في اصطلاح المحدثين ان يترك التابعي الواسطة التي بينه وبين الرسو لعليه السلام فيقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذاكما كان يفعل سعيد بن المسيب ومكعول الدمشقى وابراهيم النخعى والحسن البصرى وغيرهم فانترك الراوى واسطة بين الراويين مثل ان يقول من لم يعاصر ابا هريرة قال ابو هريرة فهذايسمي منقطعا عندهم وانترك اكثر من واحد فهو المسمى بالمعضل عندهم والكليسمي ارسالا عندالفقها والاصوليين * وهو قسمان القسم الاول هو ما ارسله القرن الثاني والثالث فهو حجة عندنا وهو مذهب مالك واحمد بن منبل في احدى الروايتين عنه وقال الشافعي رحمه الله لايقبل الا اذا اقترن به مايتقوى به كان يتايد باية اوسنة مشهورة اوموافقة قياس اوقول صحابي اوتلقته الامّية بالقبول وتمسك من قبله بالاجماع والدليل المعقول اما الاجماع فمن وجهين احدهما اتفاق الصحابة رضى الله عنهم على قبول المرسل اذ هم اتفقوا على قبول روايات ابن عباس وابن عمر و نعمان بن بشير وغيرهم من احداث الصحابة وكانوا يرسلون ولم يرو عن واحد تفحص انهم رووا بواسطة اوبغير واسطة ولافرق فيهذابين الصحابي والتابعي اذعدالة التابعين ثبتت بشهادة الرسول علبه السلام خصوصا اذا كان الارسال من وجوه التابعين كعطاء ابن ابى رباح وسعيد بن المسيب والشعبى والنخعى وابى العالية والحسن وامثالهم وثانيهما ان العلماء من زمان الرسول عليه السلام الى يومنا هذا كانوا يرسلون وملاء الكتب من المراسل ولوكان المرسلمردودا لامتنعوا من روايته واما المعقول فان العدل لواسندالي غيره عليه السلام قبل اسناده ولايظن به الكذب فلائن لايظن به على رسول الله صلى

الله عليه وسلم مع ورودالوعيد فيه كان اولى * والمسند اقسام * المتواتر وهو ما يرويه قوم كثير لايتصور تواطئهم على الكذب ومن شرطه ان يعلموا بها اخبر واعلما مستندا الى الحس لاالى دليل العقل فان اهل بغداد ومصر لو اخبر واعن مدوث العالم لإيحصل العلم بخبرهم وذلك مثل نقل القرءان والصلوة الخمس واعداد الركعات ومقادير الزكوة وهو يوجب علم اليقين بمنزلة العيان علما ضروريا * والمشهور وهو ما كان من الاحاد في الاصل ثم انتشر فصار ينقل قوم لايتصور تواطئهم على الكذب في القرن الثاني فمن بعدهم واختلفوا في مكمه فقال بعض اصحاب الشافعي انه ملحق بخبر الواحد فلايفيد الاالظن وقال ابوبكر الجصاص وجماعة من الحنفية انه مثل المتواتر بحصل به علم اليقين وقال عيسى بن ابان وعامة المناخرين من اصحابنا انه يوجب علم طمانينة لكنه لما كان في الاصل من الأحاد لا يحصل به علم اليقين فكان دون المتواتر فوق الواحد حتى جازت الزيادة به على كتاب الله تعالى التيهي تعدل النسخ وان لم يجز النسخ به مطلقا قال ابو اليسر رحمه الله حاصل الاختلاف راجع الى الاكفار وعدمه فعندالفريق الاول يكفر جاحده وعندالفريق الثاني لايكفر وقال شمس الائمة لايكفر جاحده بالاتفاق قالوا انكار المشهور لايؤدى الى تكذيب الرسول عليه السلام وانها يؤدى الى تخطئة العلماء في القبول وتخطئتهم ليست بكفر بل هي بدعة وضلالة بخلاف المتواتر فان انكاره يؤدى الى تكذيبه عليه السلام لانه كالمسموع من فيه * وغبر الواحد وهو الذي يرويه الواحد فصاعدا بعد ان يكون دون المتواتر والمشهور والجبابي ومن تبعه قبل خبر الاثنين دون الواحد قال امر الديانات لما كان اعظم واهم من المعاملات كان اولى باشتراط العدد قلنالها ترجع جانب الصدق بالعدالة لاحاجة الى اشتراط العدد واشتراطه في المعاملات على خلاف القياس كاشتراط لفظ الشهادة * وحكمه اذا ورد غير مخالف للكتب والسنة المشهورة في حادثة لايعم بها البلوى ولميظهر من الصحابة الاختلاف فيها وترك المحاجة بهايجاب العمل بشروط تراعى فى الخبر لما اشتهر واستفاض بطريق التواتر انه عليه السلام بعث الافراد الى الآفاق لتبليغ الاحكام وتعليمها لا قامة الحجة فتبين بهذا ان خبر الواعد حجة موجبة للعمل وايضا الصحابة عملوا بالآعاد وحاجوا بها وعلى هذا جرت سنة التابعين وفقها الحرمين والبصرة والكوفة

افهذا دليل قطعي لايبقي معه عذر في المخالفة * ومن الناس من ابي جواز العمل به في امور الدين بها زعمه دليلاعقليا مثل الجبائي وجماعة من المتكلمين قالوا صاحب الشرع قادر على اثبات ما شرعه باوضع دليل فاى ضرورة فى التجاوز عن الدليل القطعى الى مالا يفيد الا الظن ومنهم من منعه متمسكا بقوله تعالى ولا تقفى ما ليس لك به علم وهم خار جون عن سبيل الجماعة وطريق السنة ولانسلم ان المراد بالأيه المنع من اتباع الظن مطلقا بل المنع عن اتباعه فيما يطلب فيه اليقين على اناانها انبعنا القاطع الذي يوجب العمل بخبر الواحد من السنة المتواترة والاجماع * واعلم ان وجوب العمل بخبر الواحد يشترط بثمانية امور اربعة في الخبر واربعة في المخبر اما الاربعة التي في الخبر فاحدها ان لايكون مخالفا للكتاب فان خبر الواحد اذا ورد مخالفا لنص الكتاب لايعمل به اتفاقا واذا ورد مخالفا لعموم الكتاب اوظاهره فكذلك عندنا متى لا يجوز تخصيص العموم وحمل الظاهر على المجازبه كما لايجوز ترك الخاص والنص من الكتاببه وعندالشافعي وعامة الاصوليين يجوز تخصيص العموم به ويثبت التعارض بينه وبين ظاهر الكتاب اذظواهر الكتاب وعموماته لايوجب اليقين عندهم ولكنا نقول ان الشبهة في خبر الواحد فوق احتمال ارادة البعض من العموم وارادة المجاز من الظاهر لانها في النظم والمعنى جميعا ولهذا لايكفر منكر نظمه ومنكر معناه بخلاف منكر العام والظاهر من الكتاب فانه يكفر مثاله قوله عليه السلام لاصلوة الابفاتحة الكتاب يخالف عموم قوله تعالى فاقرؤا ما تيسر من القران و حديث التسمية في الوضوء يخالف ظاهر قوله تعالى فاغسلوا الاية فانه لايترك العمل بعموم الكتاب وظاهره بهذه الاحاديث* وثانيها ان لا يكون مخالفا للسنة المشهورة ومثاله ما روى ابن عباس رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد ويمين الطالبفانه ورد مخالفاللحديث المشهوروهو ماروى عمرو بن شعيب عن ابيه عنجه انالنبي عليه السلام قال البينة على المدعى واليمين على من انكر وفي رواية على المدعى عليه فان الشرع جعل جميع الايمان في جانب المنكر لان اللام يقتضى استغراق الجنس * وثالثها ان لا يكون في حادثة يعم بها البلوى اذالنبى عليه السلام لم يقتصر على مخاطبة الآحاد فيما عم به البلوى مبالغة في اشاعته لحاجة الخلق اليه فلوكان ثابتا لاشتهر لتوفر الدواعي وعموم

حاجة الكل اليه وهذا مختار الشيخ ابي الحسن الكرخي والمتأخرين من اصحابنا ولايخفي ان هذه الملازمة ليست بقطعية حتى يرد بها الخبر والاشتهار وانكان اصلا لكنه رباصل قلعه الحديث وعندعامة الاصوليين يقبلاذا صع سنده وهو مذهب الشافعي وجميع اصحاب الحديث * ومثاله حديث الجهر بالتسمية وهو ما روى ابوهريرة انه عليه السلامكان يجهر بسم الله الرحمن الرحيم فانهلما شذمع اشتهار الحادثة لميعمل به وحديث مسالذ كرالذى روته بسرة فانه شاذ لانفرادها بروايته مع عموم الحاجة الى معرفته *ورابعهاان لايكون متروك المحاجة به عند ظهور الاختلاف فان الصحابة اذا تركوا الاحتجاجمع وقوع الاختلاف فيها بينهم يكون مردودا عند بعض اصحابنا المتقدمين وعامة المتأخرين وذهب الاصوليون واهل الحديث ان الحديث اذا صع سنده فخلاف الصحابي اياه و ترك الاحتجاج به لايوجب رده اذالخبر حجة على كافة الامة والصحابي محجوج به كغيره ومثاله ماروى عن زيد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الطلاق بالرجال فان الصحابة اختلفوافي هذه المسئلة فقال عمر وعثمان وزيد وعائشة رضى الله عنهم الطلاق معتبر بحال الرجل فى الرق والحرمة وهومنهب الشافعي وقال على وابن مسعود انه معتبر بحال المرأة وهو مذهبنا وعن ابن عمر انه يعتبر بمن رق منهما وانهم تكلموا في هذه المسئلة بالرأى واعرضوا عن الاحتجاج بهذا الحديث مع ان راويه وهوزيد فيهم فدل ذلك على انه غير ثابت اومنسوخ هذا ما قالوا * واعلم ان من لايرد الحديث بهذين الوجهين الاخيرين من مشايخنا اجاب عن الحديثين الذين زيفتهما بانهما معارضان باحاديث اخر اقوى منهما فان مديث الجهر بالتسمية معارض بهار وى البخارى عن انسقال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلف ابى بكر وعمر وعثمان وكانوايستفتحون القراءة بالحمدلله وحديث الطلاق بالرجال معارض بهاروت عائشة وطلاق الامة تطليقتان وعدتها حيضتان وقد قيل انه كلام زيد ولم يثبت رفعه وان ثبت فهو مؤول بان ايقاع الطلاق الى الرجال * واما الاربعة التي في المخبر فالعقل والعدالة والضبط والاسلام فلايقبل رواية الصبى لقصور عقله ولاالبالغ المعتوه وهو الذي اختلط كلامه وافعاله اذ هو ملحق بالصبى في جميع الاحكام ولار واية الفاسق وهوالذى لاينزجرعن محظورات دينه بان يرتكب كبيرة اويصر

على صغيرة لفوات العدالة ولاالمستور في الازمنة المتأخرة وهوالذي لم يعرف فسقه وعدالته لقصور عدالته ولار واية من اشتدت غفلته خلقة بان كان سهوه ونسيانه اغلب من حفظه اومساهلة ومجازفة وان وافق القياس لفوات اصل الضبط بالنسيان او بعدم الاهتمام بشان الحديث اذهو عبارة عن مفظ المتن بصيغته ومعناه لغة وكمال الضبط بضم ماذكر الى حفظ معناه فقها وشريعة والمساهلة عدم المبالاة بالسهو والخطأ والمساهل الذى لاياخذ فى الامور بالحزم والمجازفة التكلم من غير خبرة وتيقظ والكامل من الضبط شرط للقبول على الاطلاق حتى قصرت ولية من لم يعرف بالفقه فلا يعارض وايته رواية الفقيه بل يترجع الثاني على الاول في الرواية لكمال الضبط وللاسلامظاهر و باطن فالظاهر منه ما ثبت بالميلاد بين المسلمين ونشوه على طريقهم والباطن منه ما ثبت بالبيان بان يصف الله تعالى كما هو على سبيل الاجمال وان يصدق بجميع ما يجب تصديقه من الرسالة وامور الاخرة ولايكتفى في صحة الرواية بظاهر الاسلام بل يشترط الكمال وهو البيان اجمالا الاان يظهر اماراته نحواقامة الصلوة بالجماعة وايتاء الزكوة فلايقبل خبر الكافر لفوات اصل الايمان ولاخبر من لم يعرف اسلامه بالبيان او الامارات الظاهرة لانه اسوعمالا من المستوروان حكمنا في حقه بظاهر الاسلام بالميلادبين المسلمين واما صاحب الهوى فلايقبل رواية من اتخدالهوى نحلة وملة ودعا الناس اليه اذالدعوة الى الهوى سبب داع الى التقول فلايؤتمن على حديث رسول الله صلى الله عليه و سلم واما اذا كان عدلاثقة ولم يكن د اعيا للناس الى هواه فيقبل روايته وهو مذهب عامة اهل الفقه والحديث * والهوى ميلان النفس الى ما تستلف من الشهوات من غير داعية الشرع والمراد به ههنا دعوى نشات عن ميل القلب من غير استناد الى دليل شرعى في امر الدين وهو المراد بالبدعة والمبتدع من مال الى ما يهواه في الدين * واعلم ان الراوى نوعان معروف و مجهول والمعروف نوعان من عرف بالفقه والاجتهاد كالخلفاء الراشدين وابن مسعود وابن عباس وابن عمر وزید بن ثابت وابی بن کعب ومعاذ بن جبل وابی موسی الاشعرى وعائشة وغيرهم عن اشتهر بالفقه رضوان الله عليهم والنوع الثاني منعرف بالعدالة والضبط ولم يعرف بالفقه مثل ابي هريرة وانس بن مالك وسلمان وبلال وغيرهم ممن اشتهر بالصحبة في الحضر والسفر ولكنه لم

يكن من اهل الاجتهاد فحديث النوع الاول حجة سواء كان موافقا للقياس او-مخالفا ويترك القياس به والنوع الثانى ما وافق حديثه القياس عمل به وان كان مخالفا للقياس منكل وجه يترك بالقياس قالوا نقل الحديث بالمعنى مستفيض فيهم فاحتمل ان هذا الراوى نقل معنى الحديث بعبارة لاينتظم المعاني التي انتظمها عبارة رسول الله صلى الله عليه وسلم لقصور فقهه عن دركها فيدخل هذا الخبر شبهة زائدة يخلوعنها القياس فان الشبهة في القياس ليست الافي الوصف الذى هو اصل القياس وههنا تمكنت شبهة في متن الخبر بعدما تمكنت في الاتصال فكان فيه شبهتان فيحتاط بترجيع ما هواقل شبهة وذلك مثل حديث ابي هريرة رضى الله عنه في المصراة وهو ما رواه ان النبي عليه السلام قال لاتصروا الابل والغنم فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعدان يحلبها ان رضيها المسكها وان سخطها ردها وصاعا من تمر والتصرية جمع اللبن فى الضرع بالشدوترك الحلب مدة ليتخيل المشترى انها غزيرة اللبن فالشافعي جعل التصرية عيبا بهذا الحديث وعندنا التصرية ليست بعيب وليس للمشترى ولاية الرد بسببها من غير شرط لان البيع يقتضى سلامة المبيع وبقلة اللبن لاتفوت صفة السلامة والحديث مخالف للقياس لان ضمان العدوان فيهاله مثل مقدر بالمثل وفيها لامثل له مقدر بالقيمة بالاجماع واللبن ان كان من ذوات الامثال يضمن بالمثل ويكون القول فى المقدار قول من عليه الضمان وان لم يكن منها يضمن بالقيمة * واعلم ان اشتراط فقه الراوى لتقدم الخبر على القياس مذهب عيسى بن ابان واختاره القاضى الامام ابو زيد وخرج عليه مديث المصراة وتابعه المتاخرون وعندالشيخ ابي الحسن الكرخى ومن تابعه من اصحابنا ليس فقه الراوى شرطا بل يقبل خبركل عدل ضابط اذا لم يكن مخالفا للكتاب والسنة المشهورة ويقدم على القياس قال صدر الاسلام ابواليسر رحمه الله واليه مال اكثر العلماء اذعدالة الرواة وتقواهم تدفع تهمة الزيادة والنقصان على الحديث ولان القياس هـو الذي يوجب وهنا في روايته والوقـوف على القياس الصحيع كالمتعذر فيجب القبول كي لايترك العمل بالخبر * واستدل بعضهم على صحة ماقال ابواليسر بان عمر رضى الله عنه قبل حديث الغرة

فى الجنين وان كان مخالفا للقياس لان الجنين ان كان حيا وجبت الدية كاملة وان كان ميتالا يجب فيه شع وقال كدناان نقضى فيه برأينا وفيه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقبل خبر توريث المرأة من دية زوجها والقياس خلاف ذلك لان الميراث انها يثبت فيمايملكه المورث قبل الموت والزوج لايملك الدية قبل الموت وراوياهما لم يكو نامن فقهاء الصحابة * ولم ينقل هذا القول عن ائمتنابل المنقول عنهمان غبر الواهد يقدم على القياس من غير تفصيل وهم عملوا بخبرابي هريرة في الصايم اذاا كل اوشر ب ناسياوان كان محالفا للقياس حتى قال ابو حنيفة رحمه الله لولا الرواية لقلت بالقياس ولم ينقل من احد من السلف اشتراط الفقه في الراوى فهو قول مستعدث كذا في التعقيق وكذا في التقرير شرح فخر الاسلام وجامع الاصول لابن الاثير * واجابوا عن مديث المصراة ان اصحابنا انهاتركواالعملبه لمخالفة الكتاب وهوقوله تعالى فاعتدوا عليه بمثل مااعتدى عليكم والسنة المشهورة الموجبة لايجاب القيمة عندتعذر المثل وهي قوله عليه السلام من اعتق شقصا في عبد قوّم عليه نصيب شريكه انكان موسرا ومخالفة الاجماع المنعقد على وجوب المثل او القيمة عند فوات العين لالفوات فقه الراوى وايضا ان اباهريرة كان فقيها وقد كان بفتى في زمان الصحابة وما كان يفتى في ذلك الزمان الافقيه مجتهد فلاوجه الى ردّ حديثه لمخالفة القياس * وان كان الراوى مجهو لاالمراد بالمجهول هو الذى لم يشتهر بر واية الحديث ولم يعرف الابحديث اوحديثين يكون روايته على خمسة اوجه فان روى عنه السلف وشهدوا بصحته اوسكتوا عن الردبعد ما بلغهم صار حديثه مثل عديث المعروف اذهم قوم اهل فقه وعدل لايتهمون بالتقصير في امر الدين والسكوت مع موضع الحاجة وان اختلفوا في صحة حديثه وهو الوجه الثالث فيقبل عند الحنفية لانه لما قبله بعض الفقهاء المشهورين صاركانه رواه بنفسه مثل حديث معقل بن سنان بن اشجع فيها روى أن بن مسعود رضى الله عنه سئل عمن تزوج امرأة ولم يسم لهامهراحتى مات عنهافلم يجب شهرا وكان السائل يتردداليه ثم قال بعد شهر اجتهد فيه برأيي فانيك صوابا فمن الله وانيك خطأفمن ابن ام عبد أرى لهامهر مثل نسائها لاوكس ولاشطط فقام معقل بن سنان وقال اشهد ان رسول الله قضى في بروع بنت واشق الاشجعية بمثل قضائك وقد كان هلال بن مرة

مات عنهامن غير فرض مهر ودخول فسر بذلك ابن مسعود وقبل حديثه ورده على رضى الله عنه فقال ما نصنع بقول اعرابي بوال على عقبيه حسبها الميراث لا مهر لها لمخالفة القياس عنده وهو ان المعقود عليه عاد اليهاسالما فلايستوجب بمقابلته عوضا كمالوطلقها قبل الدخول بها وجعل القياس اولىمن رواية هذا المجهول ولم يعمل الشافعي بهذا القسم لانه خالف القياس عنده وان ظهر حديثه ولم يظهر من السلف الاالرد وهو الوجه الرابع لا يجوز العمل به ويسمى هذاالنوع منكرا ومستنكرا وذلك مثل حديث فاطمة بنتقيس اخبرت ان زوجها طلقها ثلثا ولم يقض لها النبي عليه السلام النفقة والسكني فرده عمر وقال لاندع كتاب ربناوسنة نبينا بقول امرأة لاندرى اصدقت ام كذبت احفظت ام نسيت وكان ذلك بمحضرمن الصحابة ولمينكره عليه احد فيكون الحديث منكرا عندهم فلأ يجوز العمل به قيل اراد عمر بالكتاب قوله تعالى ولا تخرجوهن من بيوتهن ومن السنة ما قال عمر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقر ل لها النفقة والسكنى وقيل ارادبه القياس فانه ثابت بالكتاب والسنة وهو القياس على الحامل والمعتدة عن طلاق رجعى بجامع الاحتباس والنفقة جزاء الاختباس* والوجه الخامس ان لايظهر حديثه في السلف ولم يظهر منهم رد ولا فبول ثم ظهر من بعد ولا يجب العمل به ولكن العمل به جايز اذالم يخالف القياس ورواية مثلهذا المجهول في زماننا لايقبل مالميتا كد بقبول العدول لغلبة الفسق على اهل الزمان * فان قيل اذا وافقه القياس كان الحكم ثابمًا بالقياس فمافائدة جواز العمل به قيل فائدته جواز اضافة الحكم اليه فنافى القياس لا يتمكن من نفى مذا الحكم لكونه مضافاً الى الحديث * واعلم أن الخبر باعتبار نفسه اربعة اقسام قسم يحيط العلم بصدقه كغبر الرسل عليهم السلام وحكمه الاعتقاد فيه والايتمار به وقسم يحيط العلم بكذبه كدعوى المبتدعة تعطيل الصفات اوتشبيهها بالخلق وحكمه اعتقاد البطلان والاشتغال برده باللسان وقسم يحتملهما على السواء كغبر الفاسق فان خبره يحتمل الصدق باعتبار ديغه وعقله ويحتمل الكذب باعتبار تعاطيه محظور دينه وحكمه التوقف فيه لانه استوى الجانبان وقد قال تعالى ان جاءكم فاسق بنباً فتبينوا وقسم ترجع احد احتماليه على الآخر كغبر العدل المستجمع لشرايط الرواية فان جانب صدقه ترجع لظهور غلبة عقله ودينه على هواه با متناعه عما يوجب

الفسق وحكمه العمل به لاعن اعتقاد الحقية. ولهذا النوع من الخبر اطراف ثلاثة طرف السماع وطرف الحفظ وطرف الاداء فطرف السماع نوعان عزيمة ورخصة اما العزيمة فبان يقرأه المحدث عليك من كتاب او حفظ وانت تسمعه او ان تقرأعليه من حفظ اوكتاب وهو يسمع فيقول الامركما قرئ على والمختار في هذين القسمين ان يقول حدثني ويلحق بالعزيمة الكتاب والرسالة اما الكتاب فهوان يكون مختو ما مختم معروف معنونا بانه من فلان بن فلان الى فلان ابن فلان ثميبدا بالتسمية ثم بالثناء ثميذكر فيه الاسناد ومتن الحديث ثميقول اذابلغك كتابى هذا وفهمته فحدث به عنى بهذا الإسناد واما الرسالة فبان يقول المحدث للرسول بلغ عنى فلانا انه مدثني بهذا الحديث فلان بن فلان ويذكر اسناده فاذابلغك رسالتي فاروه عني بهذا الاسناد وهذا لان الكتاب والرسالة الى الفائب بمنزلة الخطاب للحاضر شرعا وعرفا اماشرعا فلانه عليه السلام بلغ الغيب بالكتاب والرسالة وتواتر عنه عليه السلام معنى هذا الشان وان لم يبلغ احاده حدالتواتر واماعرفا فلانهما مثل الخطاب عندكافة الناس حتى قلد الخلفاء والملوك القضاء والامارة والنيابة بهما كماقلدوهما بالمشافهة وعدوا مخالفتهما مخالفة للامر والمختار في هذين القسمين ان يقول اخبر ني وقال بعضهم بليقول كتب الى فلان اوارسل الى بكذا * واما الرخصة فالاجازة والمناولة فالاجازة ان يقول المحدث لغيره اجزت لك انتروى عنى هذا الكتاب الذي حدثني به فلان و بین اسناده او یقول اجزت لك ان تر وی عنی جمیع ماصع عندك من مسموعاتي والمناولة ان يعطى الشيخ كتاب سماعه بيده الى المستفيد ويقول هذا كتا بي وسماعي عن شيخي فلأن فقد اجزت لك ان تروى عني هذا كما ايوجبه الاحتياط فالمناولة قسم من الاجازة وزيادة تأكيد لهااحد ثها بعض المحدثين تأكيد اللاجازة * واختلفوا في الاجازة فابطلها جماعة من المحدثين وجوّزها الجمهور من الفقهاء والمحدثين اذالضرورة دعت الى تجويزها فانكل محدث لا يجد من يبلغ اليه ما صع عنده فلو لاجوازها لادى الى تعطيل السنن وانقطاع اسانيدها. ثم المجازله ان كان عالماً بما في الكتاب الذي اجازه بروايته صعت الاجازة وملت له الرواية وإن لم يكن المجازله عالما به فان كان الكتاب محتملا للزيادة والنقصان غير مأمون عن التغيير لا على له الرواية بالاتفاق وكذااذا لم يحتمل التغيير اذفى تصيع الاجازة بدون العلم فةع باب التقصير والكسل عن التعلم * ثم المستعب في الاجازة ان يقول عند الرواية اجازني وهو

و يجوز ان يقول اخبرني او حدثني رخصة عند القاضي الامام ابي زيد ومنع الجمهور من المحدثين والإصوليين جواز حدثني واخبرني * واستحسن الفقهاع كافة جواز نقل الحديث من الكتب المعتمدة للعمل والاحتجاج به كصحيح البخارى ومسلم وسنن ابى داود وجامع الترمذى ومجتبى النسائى وموطا مالك ومسند الدارمى وغيرها ولم يشترطوا فى النقل منها ان يكون له بهار واية الى مؤلفيها لئلا يتعطل السنن وينقطع العمل بها * واختلفو ا في جواز نقل الحديث بالمعنى اما نقله من كتاب واسناده اليه من غيران يبين انه نقل بالمعنى فقيل لا يجوز اجماعا والله اعلم * وذهب جماعة الى ان جميع ما وقع مسندا في الصحيحين اواحدهما من الاحاديث يقطع بصحته لتلقى الامة بالقبول و يجب العمل به ما لم يمنع منه نحو نسخ او تخصيص وعبارة الاستاذ ابى اسحاق الاسفرائني اهل الصنعة مجتمعون على ان الاخبار التى اشتمل عليها الصحيحان مقطوع اصولها ومتونها وان حصل اختلاف فذلك في طرقها ورواتها فهن خالف حكمه خبرامنها وليس له تأويل سايغ نقضنا حكمه وقال امام الحرمين اجمع علماء المسلمين على صحتهما وقد قالوا الاجماع اقوى من الاسناد * واختلفوا هل يمكن التصحيح والتحسين والتضعيف في الاعصار المتأخرة واختار بن الصلاح انه لايمكن بل يعتمد على ما نص عليه الائمة في تصانيفهم المعتمدة ورده النووى وتبعه جماعة وصححوا طبقة بعد طبقة وقيل انها حسم المادة لئلايتطفل بعض الجهلة وقال بعضهم ومن هذا القبيل اختلافهم في انه هليمكن لاحد الاجتهاد المطلق في الازمنة المتأخرة فقيل يمكن وقيل لا * وطر ف الحفظ نوعان ايضاعز يهة و رخصة فالعزيمة ان يحفظ المسموع من وقت السماع والفهم الى وقت الاداء والرخصة ان يعتمد الكتاب فان نظر فيه وتذكر به ما كان مسهوعا صار كانه حفظ من وقت السهاع الى وقت الاداء وان كان الخط لم يذكره شياً فعند ابى حنيفة لا يحلله الرواية لان الخط وضع للتذكر فلا عبرة للكتاب اذا لم يتذكر القلب به علما وعندالامامين والشافعي يجوزله الرواية و يجب العمل بها اذ الصحابة كانوايعملون على كتب النبى صلى الله عليه وسلم نحوكتابه لعمرو ابن من غير انراويار وى ذلك الكتاب لهم بل عملوا لاجل الخط وكذلك طرف الاداء نوعان ايضا عزيمة ورخصة فالعزيمة ان يتمسك باللفظ المسموع فيؤدى على الوجه الذى سمع بلفظه ومعناه والرخصة ان يؤدى بعبارته

(الارشاد)

معنى مافهمه عند سماعه فهذا جائز عند عامة العلماء اذالم يشتبه له المعنى وقال بعض اهل الحديث لا يجوز نقل بالمعنى بحال وهو مذهب ابن عمر وابن سيرين وجماعة من التابعين * والسنة في هذا الباب على خمسة اوجه محكم لا يحتمل الامعنى واحدا فيجور نقله بالمعنى ان كان عالما بوجوه اللغة رخصة ، وظاهر معلوم المعنى لكنه يحتمل الخصوص اوحقيقة يحتمل المجاز فلأيجوز نقله بالمعنى الاللفقيه المجتهد اذهويقف على ما هو المرادمنه فيقع الامن عن الخلل، ومشكل اومشترك فلايجوز نقله بالمعنى اصلاولايقوم به حجة اذالمرادمنهمالا يعرف الابالتأويل وتأويل الراوى لايكون جة على غيره كالقياس، ومجمل اومتشابه فلايتصور نقله بالمعنى اذ لا يوقف على معناه * واعلم ان الخبر قديكون مطعونا والطعن نوعان نوعياحقه من قبل راويه ونوعياحقه من غيره والاول على وجهين احدهاما انكره صريحا وهوعلى وجهين اماان ينكره انكار جاحد مكذب بان قال كذبت على او ما رويت لك او انكره انكار متوقف بان قال لا اذكر اني رويت لك هذا الحديث اولااعرفه ففي الوجه الاول يسقط العمل به بلاخلاف لانكل واحد منهمامكذب للا خرفلابد من كذب واحد غير عين فيوجب القدح في الحديث ولكن لايسقط بذلك عدالتهما للتيقن فيها ووقوع الشك في والها فيقبل روايتهما في غير ذلك الخبر * وإما الوجه الثاني فذهب الكرخي والقاضي ابو زيدومن تابعه الى انه يسقط العمل به وذهب الشافعي ومالك الى انه لايسقط العمل به ومثاله حديث ربيعة عن سهيل عن ابي هريرة انه صلى الله عليه وسلم قضى بشا هدويمين فان عبدالعزيز بن محمدالدر اوردى قال لقيت سهيلا فسألته عن رواية ربيعة عنه هذا الحديث فلم يعرفه وكان يقول بعدذلك مدثني ربيعة عنى واصحابنالم يقبلواهذا الحديث وعمل الشافعي به *وثانيهما مااذاعمل الراوى بخلافه فانكان قبل روايته وقبل بلوغ الخبر اياه لايوجب جرحا في الحديث لان الظاهر أن ذلك كان مذهبه فترك بالحديث ورجع اليه المساناللظن به وكذلك ان لم يعرف التأريخ يحمل على انه كان قبل الرواية اذالحديث فى الاصل حجة بلاشك فوجب العمل به مالم يتيقن بالجرح وكذلك ان كان بعد الرواية ولكن احتمل ان يكون مراد امن الخبر بوجه بان كان اللفظ عامافعمل بخصوصه اومشتركا فعمل باحد وجوهه اذالحجة هي الحديث وبتأويله لايتغير ظاهر الحديث وتأويله لايكون حجة على غيره فوجب عليه التأمل والنظر

فيهفان اتضع لهوجه وجب انباعه وانكان العمل بعد الرواية او بعد بلوغه اياه ولم يحتملان يكون مرادامن الخبر اصلا فذلك يوجب جرحا في الحديث لان غلافه ان كان للوقوف على انه منسوخ اوليس بثابت وهو الظاهر من حاله فقد بطل الاحتجاج به وان كان لقلة المبالاة والنهاون بالحديث اولغفلة ونسيان فقد ظهر انه كان فاسقا غير عادل او كان مغفلا وذلك ما نع من قبول الرواية * مثاله حديث ابي هريرة انه صلى الله عليه وسلم قال يغسل الاناءمن ولوغ الكلب سبعاثم صع من فتواه انه يطهر بالغسل ثلاثا فيسقط العمل بهار وى و عتمل على انه عرف انتساخه اوعلمان مرادالنبي صلى الله عليه وسلم الندب فيما وراء الثلاث ومثال الحديث الذي عمل الراوى ببعض محتملاته ماروى عن ابن عباس رضى الله عنهماعن النبى عليه السلام انه قال من بدل دينه فاقتلوه فكلمة من يتناول الرجال والنساء وقد خصه الراوى بالرجال على ماروى ابو حنيفة رحمه الله عن ابن عباس انه قال لاتقتل المرتدة فلم يعمل الشافعي بتخصيصه لان تخصيصه ليس ججة على غيره * والامتناع عن العمل بالحديث بمنزلة العمل بخلافه متى يخرج الحديث به عن الحجية لان ترك العمل بالحديث الصحيع مرام كماان العمل خلافه مرام مثاله مديث ابن عمر رضى الله عنهما انه صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه عند الركوع وعندرفع الرأس عن الركوع وقدصع عن مجاهدانه قال صحبت ابنءمر عشرسنين فلم اريرفع يديه الافى تكبيرة الافتتاح فتركه دليل على انه عرف انتساخه * واما النوع الثاني من الطعن وهو الذي ياحقه من قبل غير راويه فهو قسمان احدهما طعن الصحابة والثاني طعن ائمة الحديث اماطعن الصحابة فعلى وجهين فأحدهما ان عتمل خفاء مثل ذلك الحديث عليه ومخالفة الصحابة في مثل لايقدح في الحديث كما روى ان النبي عليه السلام رخص للحايض فى ترك طواف الصدر ثم صع عن ابن عمر رضى الله عنهما انها تقيم متى تطهر فتطوف فلايترك به العمل بالحديث المرخص لان الحديث الصحيع وأجب العمل فلا يترك العمل به بمخالفة بعض الصحابة اذا امكن حمل خلافه على وجه حسن وقدامكن بان يقال انهاعمل او افتى بخلافه لانه خفي عليه النص ولو بلغه لرجع اليه فالواجب على من بلغه ان يعمل به * و ثانيهما ان لا يحتمل خفاء مثل ذلك الحديث عليه فخلافه يسقط العمل به ويحرجه من ان يكون حجة لانه لما انقطع توهمانه لميبلغه ولايظن به مخالفة حديث صحيح فكان احسن الوجوه

ان يحمل على انه عرف انتساخه فترك العمل به وذلك مثل مديث عبادة بن الصامت انه صلى الله عليه وسلم قال البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام وبهذا الحديث تمسك الشافعي فجعل النفي الى موضع بينه وبين موضع الزاني مدة سفر من تهام الحد ولم يعمل علماؤنا به لان عمر رضى الله عنه نفي رجلا فاعق بالروممرتدا فحلف ان لاينفي احدا ابدافلوكان النفي حدا لماحلف لان الحد لايترك بالارتداد فعرفنا ان ذلك بطريق السياسة وقال على رضى الله عنه كفي بالنفي فتنة ولوكان النفي حدا لماسهاه فتنة وقد علمنا ان الحديث لايخفي عليهم لان اقامة الحدمفوض الى الائمة ومبنى على الشهرة وعمر وعلى من ائمة الهدى فيبعدان لايبلغهما مثلهذا الحديث ولايظن بهم مخالفة حديث صحيح فدل فتواهم بخلافه على انتساخه كذا قالوا * و اماطعن ائمة الحديث فانه لايقبل مبهما بان يقول هذا الحديث منكر اوغير ثابت اوفلان متروك الحديث اوذاهب الحديث اومجروح اوليس بعدل من غيران يذكر سبب الطعن وهو مذهب عامة الفقهاء والمحدثين وذهب جماعة من ائمة الحديث الى قبوله اذ الغالب من العدل أن لا يخبر الا بالصدق الا يرى أن التعديل المطلق مقبول، فكذا الجرح المطلق وحجة العامة ان العدالة ثابتة لكل مسلم عاقل فلايترك هذاالظاهر بالجرح المبهم اذالجارح ربها يعتقدما لايصاح الجرح جارحا كارتكاب صغيرةمن غير اصرار وشرب النبيذ معتقدا اباحته واللعب بالشطرنج ونعوه كذلك فيجرح بناء عليه وقولهم الغالب انه لا يخبر الا وهو صادق في مقاله قلنا نعم اذا عرف * والطعن المفسر من ائمة الحديث بها يصلح طعنا اذا كان الطاعن معروفا بالعدالة يقبلوان عرف بالعداوة والتعصب لايقبل واماالطعن بما لايصاع مثل الطعن بالتدليس والتلبيش وركض الدواب وكثرة المزاح وحداثة السن وعدم الاعتياد بالرواية واستكثار مسائل الفقه فلايقبل * أما التدليس ففي اللغة كتمان عيب السلعة عن المشترى وفي اصطلاحهم كتمان انقطاع اوخلل فى اسناد الحديث بايراد لفظ يوهم الاتصال والصحة مثل ان يقول حدثني فلان عن فلأن ولايقول قال حدثني فلأن وسهّوه عنعنة فقال بعضهم ان الاسناد المعنعن من قبيل المرسل والمنقطع حتى يتبين اتصاله بغيره وهذالايصاع جرحا اذ حقيقة الارسال ليس جرح فشبهته اولى * واما التلبيس فهو ان يذكر كنية المروى عنه ولايذكر اسمه الذي عرف به ولاينسبه الى ابيه وقبيلته مثل

رواية سفيان بقوله حدثنا ابوسعيد فقد عده بعضهم جرحا اذ قوله ابوسعيد يحتمل الثقة وهو الحسن البصرى وغير الثقة وهو محمد بن السائب الكلبي على ما قيل ومثل العوفي يروى التفسير عن ابي سعيد وهو الكلبي ويوهم أنه ابوسعيدالخدرى والكلبي يتهم بروايته تفسيركل اية عن رسولالله ويسمى زوائد الكلبي وهذا لايصاح جرحا اذ الكناية يحتمل الصيانة عن وقوع السامع فى الغيبة بسبب لايمنع قبول الرواية ولا يخفى حال سفيان الثورى في الفقه والعدالة والاتقان وانهايصير الكناية جرحا في الراوى اذااستفسر فلم يفسره * وإماركض الدواب وهو حثها على العدو فلا يصاح جرحا ايضا اذذلك من اسباب الجهاد وهو مندوب في الشرع وكذلك حداثة السن وعدم الاعتياد بالرواية بعد ثبوت العدالة لايصاع جرحا وكذلك الاستكثار من مسائل الفقه كهاذكر بعض المحدثين في ابي يوسف انه كان اما ما حافظا الا انه لما اكثر الاشتغال بالفقه لابدان يقع خلل في حفظ الحديث لايصاع لان ذلك دليل قوة الذهن فيستدل به على الاتقان فكيف يصلح جرحا * واعلم انه لاخلاف في ان مذهب الصحابي اماماكان اوحاكها اومفتيا ليس بحجة على صحابي آخر واختلفوافى كونه حجة على التابعين ومن بعدهم من المجتهدين فقال جماعة من المحابنا وهو مختار ابى اليسر انه جمة وتقليده واجب يترك بهذهبه القياس وقال الكرخي وجماعة من اصحابنا لا يجوز تقليده الافيما لا يدرك بالقياس واليه مال القاضي الامام ابوزيد وذهب الاشاعرة والمعتزلة لايقلد اعد منهم وان كان فيما لايدرك بالقياس ومنهم من جوّز التقليدوان لم يوجبه * والتقليد اتباع الانسان غيره فيما يقول اويفعل معتقدا للحقية فيه من غير نظر وتأمل في الدليل فاتباع الصحابة لايكون تقليدا حقيقة لانه عمل بالدليل معنى كتقليد الانبياء عليهم السلام الاانه سمى تقليدا صورة وتمسك القائلون بعدم جواز تقليد الصحابة بانه قدطهر فيهم الفتوى بالرأى واحتمال الخطأ في اجتهادهم ثابت كسائر المجتهدين ولان قول الصحابة لوكان حجة لكان حجة لكونهم اعلم وافضل من غيرهم و لوكان كذلك لكان قول الاعلم الافضل صحابيا اوغيره حجة على غيره لوجود العلة وليس للهجتهد تقليدمن هوافضل واعلم منه وقال الكرخي ومن تابعه يقبل قول الصحابي فيما لايدرك بالقياس لتعين جهة السماع فيه اذلا يظن بهم المجازفة ولا يجوز ان يحمل قولهم على الكذب

اذ في حمل قولهم على الكذب تفسيقهم وذلك يبطل روايتهم والدين انتقل الينا بروايتهم ولا مدخل للرأى فيه فتعين السماع وصار فتواه فيه كروايته والشافعي لميفرق بين مالايدرك بالرأى كالمقادير وبين غيره اذيجوز فتواه لخبرظنه دليلا ولا يكون كذلك ومع الاحتمال لايلز مقوله كالاجتهاد لما كان محتملا لايكون حجة الايرى الى قول التابعي وسائر المجتهدين فيما لايدرك بالرأى ليس بحجة مع انه لايظن بهم المجازفة والكذب فكذا قول الصحابى * واحتج القائلون بوجوب التقليد بقوله تعالى (والسابقون الاولون من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان)مدح الصحابة والتابعين لهم باحسان وهذا من حيث الرجوع الى رأيهم دون الرجوع الى الكتاب والسنة اذذلك باتباع الكتاب والسنة لاباتباع الصحابة وايضا ان الظاهر الغالب من حال الصحابي ان يفتى بالخبر فكان مقدما على الراى الذى ليس عندصاحبه خبر يوافقه وايضا قوله وان كان صادرا عن الرأى فرأى الصحابة اقوى من رأى غير هم وبهمزيادة جد وحرص في بذل جهدهم في ظلب الحق وزيادة احتياط في مفظ الاحاديث وفضلدرجة ليس لغيرهم فهذه المعانى ترجع رايهم على رأى غيرهم وعند تعارض الرأيين منا اذاظهر لاحدهما نوع ترجيح وجب الاخذ بذلك فكذا اذا وقع التعارض بين رأى الواحد منا وبين رأى الواحد منهم وجب تقديم رأيه على أينا لزيادة قوة في رأيه ببركة صحبته وقولهم انه محتمل فلا يجوز تقليا فلنا نعملكنه ليستالد لايل المحتملة على نمط واحد فان خبر الواحد مع احتماله مقدم على القياس فكذا قول الصحابي لكونه اقرب الى الصواب* قيل ليس تأويل الصحابي للنص مقدما على تأويل غيره ولم يعتبر فيه هذه الاحوال فليكن كذلك فى الفتوى بالرأى واجاب عنه بعضهم بان التأويل يكون بالتأمل في وجوه اللغة ومعانى الكلام ولا مزية لهم في ذلك على غيرهم عن يعرف معانى اللسان واما الاجتهاد في الاحكام فانها يكون بالتامل في معانى النصوص وفي ذلك ظهرت لهم مزية بما شاهدوا طرق رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيان احكام الحوادث وشاهدوا الاحوال التي نزلت فيها النصوص * قالوا صورة المسئلة ما اذا ورد قول من الصحابي في حادثة لاتقع بها البلوى والحاجة للكل ولم يرو عن غيره

من الصحابة خلاف ذلك فاما اذا كان القول في حادثة لا يحتمل الخفاء بان كانت الحاجة والبلوى تعم العامة ولم يظهر خلاف من غيره فيه فهذا اجماع جب العمل به وكذا اذا اختلفوا في شع فالحق لايعدو اقاويلهم ولايمكن لاحد من القول بالرأى قولاخارجا عن اقاويلهم وفي بعض الكتب صورة المسئلة ما اذا ورد قول من الصحابة فيمايدرك بالقياس ولم ينقل من غيره تسليم ولا انكار ولوورد فيما لايدرك بالقياس كان حجة بلاخلاف من اصحابنا ولو نقل من غيره تسليم كان اجماعا لا يجوز خلافه ولونقل رد وانكاركان ذلك اختلافا منهم وذلك يوجب الاجتهاد فى الترجيح او العمل بايهما شاء اذا تعذر الترجيح ولا يطلب التاريخ ليجعل الآخر ناسخاللمتقدم اذهملما لم يحاجوا بالسماع تعين وجهالرأى والاجتهاد فحل محل القياس ولانسخ في القياس فكذا في اقوالهم بل يجب الترجيع ان امكن والاعمل بايهما شاء بشهادة القلب * واجمعوا ان التابعي اذا لم يبلغ درجة الفتوى في زمن الصحابة ولم يز احمهم في الرأى كان مثل سائر ائهة الفتوى لا يصع تقليه وان كان مهن ظهر فتواه في زمن الصحابة كالحسن وسعيد بن المسيب والنخعى والشعبى وشريع ومسر وقوعلقمة فعن ابى منيفة فيه روايتان ففي رواية قاللا اقلدهم فانهم رجال اجتهدوا ونحن نجتهد وهو الظاهر من منه وفي رواية النوادر ان من كان من ائهة التابعين وزاهم الصحابة فى الفتوى وسوَّغواله الاجتهاد فانا اقلده اذ هو صار مثلهم بتسليمهم مزاحمته اياهم الايرى ان عليا تحاكم الى شريح وكان عمر رضى الله عنه ولاه القضاء فخالف عليافي رد شهادة الحسن لهللقرابة وكان رأى على جواز شهادة الابن لابيه وخالف مسروق ابن عباس فى الندر بذبح الولد فاوجب مسروق فيه شاة بعد ما اوجب ابن عباس مائة من الابل فرجع الى قول مسروق وذكر شمس الائمة لاخلاف في ان قول التابعي ليس ججة على وجه يترك به القياس اذ قدروى عن ابى حنيفة انه كان يفتى بخلاف رأيهم وانها الخلاف في انه هل يعتد به في اجماع الصحابة حتى لايتم اجماعهم مع خلافه فعندنا يعتدبه وعند الشافعي لايعتدبه فكأن شمس الائمة لميعتبر رواية النوادر واعتبرها فخر الاسلام وتابعه بعضهم وجعل رواية النوادر هو الاصع * واعلم ان البحث عن احوال الرواة فيهذا الزمان كالمتعذر لطول المدة وكثرة الوسايط فليس لنا الا الاكتفاء بتعديل الائمة الموثوق بهم في علم الحديث كابي عبدالله محمد بن

اسماعيل البخارى وابى عبد الله مالك بن انس الأصبحى وابى الحسين مسلم ابن الحجاج القشيرى وابى عيسى محمد بن عيسى الترمذى وابى داود سليمان بن اشعيب النسائى وغيرهم من الثقات الشعث السبجستانى وابى عبد الرحمن بن شعيب النسائى وغيرهم من الثقات المتقنين والعلما المشهورين بين اهل العلم فان الحديث اذا نسب اليهم فكأنه اسند الى النبى صلى الله عليه وسلم لانهم قد فرغوا من الاسناد واغنو ناعن تحقيقه من وصل وقطعه و وقفه و رفعه وضعفه و حسنه وصحته و وضعه ولزم الاخذ بنص احدهم على صحة السند او الحديث والرجوع الى كتبهم للعمل بهضمو نه والاحتجاج به على غيره *

الفصل الثاني

في معرفة الاجتهاد والمجتهد والمجتهدفيه * والاجتهاد في اللغة تحمل الجهد لنيل المقصود وفي اصطلاح الشرع هو بذل الفقيه طاقته لتحصيل ظن بحكم شرعى والاثر الثابت بالاجتهاد غلبة الظن بالحكم مع احتمال الخطأ فلا يجرى في القطعيات وفيما يجب فيه الاعتقاد من اصول الدين وشرط الاجتهاد شدة الفهم بالطبع وعلم الكتاب والسنة متنا وسنداو بمعانيهما لغة وشريعة بان يعرف معانى المفردات والمركبات وخواصها فى الافادة ويعرف المعانى المؤثرة فى الاحكام و باقسامهما من الخاص والعام والمفسر والمجمل وغير ذلك ولا يشترط معرفة جميع الكتاب والسنة بلما يتعلق به معرفة الاحكام ولايشترط الحفظ بليكفيه ان يكون عنده اصل مصعع يجمع احاديث ألاحكام كالصعيعين وغيرهما وبجبان يعرف مواقع الاجماع حتى لايفتى بخلاف الاجماع ولايلزم معرفة جميع مواقع النص والاجماع بلمعرفة ما يتعلق بكل مسئلة يفتى فيها حتى يعلم ان فتواه ليست مخالفة للنص والاجماع وان يعرف طرق القياس وشرايطه ويردفتوى الفاسق ويعمل لنفسه باجتهاده اذلا اعتداد لخبره في امور الدين وليس له تقليد غيره اذ لايصع لمجتهد تقليد مجتهد فيمالجتهد فيهاذ العمل بالدليل المفيد لغلبة الظن واجب والتقليد انها يصار اليه للضرورة عند عدمقيام الادلة * والمجتهد يخطئ ويصيب اذالحق فى المسائل التى اختلفوا فيها وحكموا بالاجتهاد واحد فمن وجا فقد اصاب والافاخطا والدليل عليه قوله عليه السلام اذا اجتهدالحا كمفاصاب فله اجران واذا اخطأ فله اجر واحد والدليل القاطع المعتمد عليه اجماع الصحابة

فانهم اطلقوا الخطأ فى الاجتهاد كثيرا وشاع ولمينكر بعضهم على بعض فى التخطئة فكان ذلك إجماعا منهم على ان الحق من اقاويلهم ليس الاواحد * وقالت المعتزلة كل مجتهد مصيب واليهمال عامة الاشعرية وقالوا الحق فى المسائل الاجتهادية متعدد وكل مجتهد مصيب اذلولم يتعدد الحق لزمتكليف مالايطاق لان المجتهدين مكلفون بنيل الحق اذلافائدة للاجتهاد سوى ذلك فلوكان الحق واحدا لكان المجتهد مأمورا باصابته بعينه وهذاليس فى وسعه لغموض طريقه وخفاء دليله قلنا انهم ما كلفوا باصابة ماعندالله من الحق بل كلفوا للاجتهاد بالاصابة فان اصابوا ماعندالله أجر وا وان اخطأ واعدر وا واجر واعلى الطلب فكانوا مصيبين فى الاجتهاد وان اخطا بعضهم الحق وفائدة التكليف حصول الاجر والعمل بهو جبه * فان قلت المجتهد مأمور بالعمل بها ادى اليه اجتهاده وليس الهأمور به الاحقا قالوا يكفي في المأمور به ان يكون حقا في ظن المجتهد بالنظر الى الدليل وان كان خطا في الواقع كما اذا قام نص على خلاف رأيه فانه ما مور بها ادى اليه ظنه بعد استفراغ الجهد في الطلب وان كان خطأ لقيام النص على خلافه * ثم المجتهداذ الخطأ كان مصيبا ابتداء يصع به عمله ويلزم قضائه و مخطيا انتهاء اى في اصابة الحق وقيل كان مخطئًا ابتداء وانتهاء حتى لايصح عمله به وينقض قضا القاضى فيه ولكن عطعنه الاثم * والمجتهد فيه هو موضع الاجتهاد الصحيح بان لايكون مخالفا للكتاب والسنة المعلومة او المشهورة والاجماع المعلوم اوالمشهور فان المشهور من السنة والاجماع معلوم تقديرا فان الاحكام اذا اشتهرت وشاعت فقدتم التبليغ لتمكنه من العلم بالسؤال فمن جهل بها يكون لتقصيره وتركه السؤال فلايعذر كمن لم يطلب الماع في العمرانات وتيمم وكان الهاءموجودا لايصع تيممه ولكن معلوم شخص لايكون معلوماعند آخر ومشهور قوم لا يكون مشهورا عند قوم الاترى الى سعيد بن المسيب بچوز التعليل بدون الوطئ ولايخفي جلالته وكيف وهو أفضل التابعين في العلم واصحابنا جزموا بفساده تمسكا بحديث العسيلة وقالوا السنة مشهورة لاينفذالقضاع بخلافها وليس بهجتهدفيه فها هومشهور عند اهلالغراق ليس بمشهور عند اهل الحجاز فلذلك افتى بعضهم بخلافه * والاوزاعي يفتى بفساد الصوم بالحجامة تمسكا بقوله عليه السلام افطر الحاجم والمحجوم وقال اصحابنا ان الصايم لواحة جم فظن ان ذلك يفطره ثم اكل متعمدا ولم يستفت عالما ولم

يبلغه الحديث اوبلغه وعرف نسخه اوتأويله وجبت عليه الكفارة لان ظنه حصل في غير موضعه فهو مجرد جهل غير معتبر فان استفتى فقيها يؤخذ منه الفقه فافتاها بالفساد فافطر بعدذلك عمدا لاجب الكفارة لان على العامى ان يعمل بفتوى المفتى فكان معذورا ولاعقوبة على المعذور ولولم يستفت ولكن بلغه الحديث ولم يعرف نسخه ولاتأويله قال ابو حنيفة ومحمد وحسن بن زيات لا كفارة عليه لان الحديث وان كان منسوخا لايكون ادنى درجة من الفتوى اذالم يبلغه النسخ فيصير شبهة وقال ابويوسف عليه الكفارة لان معرفة الاخبار والتمييز بين صحيحها وسقيمها وناسخها ومنسوخها مفوض الى الفقهاع فليس للعامى ان ياخذ بظاهر الحديث لجوازان يكون مصر وفاعن ظاهره اومنسوخا وانها لهالرجوع الى الفقهاء واذا لم يسأل فقد قصر فلايعذر وما ذهباليه الاوزاعى ليس بصحيح لكونه خلاف الاجماع فعند ائمتنا الثلاثة والاوزاعي فساد الصوم وعدمه بالحجامة من مواضع الاجتهاد وعلماؤنا قالوا بعدم فساده لان انعدام الصوم بوصول الشع الى الباطن ولميوجد والاوزاعى قال بفساده متمسكا بالحديث وعند ابىيوسف ليسمن مواضع الاجتهاد لتحقق الاجهاع على عدم فساده بالحجامة * واعلم انه كما يختلف أحوال الناس فى وصول الخبر وعدم وصوله كذلك يختلف فى العلم بنسخه وعدمه وانها الشرط في المجتهد ان يعرف مواضع النسخ المشتهرة مثل نسخ الوصية للوالدين والاقربين بآية المواريث ونسخ آيات السلم بآيات القتال واما اذا لميشتهر النسخ ولم يعلم عنده فيصع له التمسك بالخبر وانكان منسوخا فى الواقع ويكون الموضع موضع اجتهاد عنده ولايصح التمسك به لمن علم منسوخيته ولا يكون الموضع عنده موضع اجتهاد الاترى ان علمائنا اتفقوا على ان المقتدى يتابع الامام في المجتهدات كتكبيرات العيد والقنوت في القومة في الوتر واختلفوا فيما لواقتدى بمن يقنت فىالفجر فىالركعة الثانية بعد الركوع فقال ابو حنيفة ومحمد رحمهماالله لايتبعه لان القنوت في الفجر منسوخ لها روى ابن مسعود رضى الله عنه انه عليه السلام قنت في صلوة الفجر شهرا يدعو على مى من احياء العرب ثم تركه فان الترك دليل النسخ فليس القنوت في الفجر عندهما بهجتهد فيه وقال ابويوسف يتبعه لانه مجتهد فيه

والخبر معارض بهاروى انس رضى الله عنه انه عليه السلام كان يقنت في الفجر الى أن فارق الدنيا ورجعوا رواية ابن مسعود لمعنى في الراوى وهو الفقه او في المروى وهو الحظر وقال علماؤنا الثلاثة اذا كبر الامام في صلوة الجنازة خمسا لايتابعه المقتدى فى الخامسة لكونه منسوخا اذ آخر فعل عليه السلام كانار بع تكبيرات وعليه عمل العمرين رضى الله عنهما فكان نسخالها قبله وقال زفر يتابعه لانه مجتهد فيه والمقتدى يتابع الامام في المجتهدات * والمخطئ في الاجتهاد في موضعه لايعانب ولا ينسب الى الضلال بل يكون معنورا ومأجورا اذهم مأمورون بالاجتهاد في موضعه فكانوا مصيبين في الاجتهاد وان اغطاً بعضهم الحق وهذا كمن امر خدامه بطلب فرس ضل عنه فخرج كل واحد الى جانب في طلبه فكان كل واحد مصيبا في الطلب مهتثلا للامرولكن من وجد الفرس مصيب ابتداء وانتهاء والباقون مصيبون ابتداء * واما المخطئ في الاصول والعقايد فهو يعاتب بل يضلل اويكفر مثل اهل الاهراء انكر بعضهم صفات الله وقالوا انه عالم لاعلم لهوقادر لاقدرة لهواثبتها بعضهم ولكن قارنها بالتشبيه فقال انها عكنة جايزة الوجود اوجدها الله بالايجاب و بعضهم اثبت بعضها مقرونا بالتشبيه وانكر بعضها فقال انها سبعة وقال آخر بلاانها ثمانية فهؤلاء ينكرون ماوراء السبعة اوالثمانية ولاينزهونها عن الكمية من القلة والكثرة وعن الحدو النهاية وهذا النوع من الجهل وان كان دون جهل الكافر الاانه لايصاع عنرا في الأخرة اذ هو مخالف للدليل الواضع كالآيات المثبتة للصفات وتنزهها مثل قوله تعالى (ولا يحيطون بشعمن علمه) وقوله تعالى (سبحان ربك ربالعزة عما يصفون) وكذا جهلهم باحكام الاخرة مثل چهلهم بسؤال المنكر والنكير وعذاب القبر والميزان والشفاعة لاهل الكباير وجواز العفوعمادون الشرك وجواز اخراج اهل الكباير من النار الىغير ذلك بها بسط وبين في اصول الدين و نحن لم نؤمر في اصول الدين بالاجتهاد بالرأى بلبالاعتصام بالكتاب والسنة قال تعالى (واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا) فالخطأ فيه خطأ ابتداء وانتهاء ومخالفة لامر الله تعالى في الطلب واتباع للهوى * وهو ميل غير مستند الى دليل ويقال لدعوى نشأت عن مجرد ميل القلب ولايستند الى دليل وصاحب الهوى لهاكان من المسلمين اومن المنتسبين الى الاسلام لزمنا مناظرته والزام قبول الحق وانها كانجهله دون

جهل الكافر لانه مأول للقرآن عن ظواهره الدالة على نقيض معتقده ويحمله على وفق معتقده لاانه ينبذه وراء ظهره كالكافر الاانه الماكان مخالفا للدليل الواضع من الكتاب والسنة لم يكن معذورافي جهله وكذلك من خالف في اجتهاده الكتاب والسنة المشهورة كالفتوى ببيع امهات الاولاد فان بشرا المريسي وداود الاصبهاني ومن تابعه يقولون بجوازبيع ام الولد متمسكين بما روى عن جابر بن عبد الله انه قال كنا نبيع امهات الأولاد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وبان المالية ومحلية البيع قبل الولادة معلومة بيقين فلايزول بعد الولادة بالشك وعند الجمهور لا يجوزبيعها بدلالة الأثار المشهورة عليه مثل قوله عليه السلام اعتقها ولدها وقوله عليه السلام ايها امة ولدت عن مولاها فهي معتقة عن دبر منهوروى عن سعيد بن المسيب انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تعتق امهات الاولاد من غير الثلث ولا يبعن في دين وروى عن عمر رضي الله عنه انه كان ينادى على المنبر الا ان بيع امهات الأولاد حرام ولارق عليها بعد موت مولاها وقد تلقاها القرن الثانى بالقبول وانعقد الاجماع على عدم الجواز فكان القول به مخالفا للسنة المشهورة والاجماع فيكون مردودا بخلاف ما اذا خالف في اجتهاده للخبر الواحد واستفرغ وسعه في طلبه فانه معذور في جهله لخفا الدليل في نفسه فيجب العمل باجتهاده متى يظهر له الخبر * وقال ابو الحسن العنبرى والجاحظ من المعتزلة انكل مجتهد مصيب ولوفى المسائل الاعتقادية التى لايلزم منها الكفر وارادوا به نفي الاثم والخروج عن عهدة التكليف لاحقية كل من القولين ويبطله انا نهينا عن التفرق وامرنا باتباع حبل الله في اصول الدين فياثم فيه من يجتهد برايه فمايظن بالمخطئ بخلاف فروع الشرايع فانا مامورون فيه بالاجتهاد في محله فمن اصاب فله اجر الاجتهاد واجر الاصابة ومن اخطأ فله اجر الاجتهاد ويكون معدورا في خطأه * ثم الجهل في دار الحرب من مسلم لم يهاجر اليناعدر في الشرايع حتى لومكث فيهامدة ولم يصل ولم يصم فيها ولم يعلم ان عليه الصلاة والصوم لا يكون عليه قضائهما اذالخطاب خفي فى حقه لعدم بلوغه اليه حقيقة ولاتقديرا باستفاضته وشهرته لان دار الحربليس بمحلشهرة احكام الاسلام فيكون جهل عدرا لعدم تقصيره في الطلب وانهاجهل من جهة الدليل في نفسه لعدم اشتهاره في دار الحرب بخلاف الذمي اذا اسلم فى دار الاسلام ولم يصل مدة ولم يعلم بوجو بها حيث يجب عليه القضائلانه في

دار شيوع الاحكام ويمكنه السؤال فترك السؤال تقصير منه فلايكون معذورا * واعلم ان الواجب لكل احد ان يجتهد في طلب الصواب على قدر طاقته فمن قدرعلى الاجتهاد المطلق يجب عليه الاجتهاد المطلق ومن قدر على الاجتهاد فى المنهب عب عليه الاجتهاد فى المنهب ومن لم يقدر على الاجتهاد الشرعى واضطر الى التقليد يجب عليه التعرى في العلماء ايهم افقه واورع حتى يثق بفنواه و يعتمد على قوله والذى يوجبه قطعا قول الله عزوجل (ولاتقف ماليس لك به علم) وفسر وه بالاعتقاد الراجع فالقادر على الترجيح بالدليل يرجع به ومن لايقدر عليه يرجع قول الاعدل والاورع والافقه اذ التكليف انها هو بقدر الوسع * وزعم بعض الناس ان المجتهد انقرض منذ زمان طويل ودليل المقلد ليس الاقول المجتهد وقداغنانا عن معانى القرآن في زماننا كتب الكلام والفقه وشاع قوله فيما بين الناس لشيوع الجهل فى الناس واعتقاد الاقوال الساقطة عند اهل العلم فيقال لذلك الزعيم اوللذاب عنه هل تجدون ذلك الذي اخترعتمو وعن احد يلزم قوله والا فهلمواد ليلاعلى زعمكم فان ادعوا قول احد من السلف لن تجدوا هم ولاغيرهم الى ايجاده سبيلا وان كان بعضهم لبعض ظهيرا وان ادعوا فيما زعموا دليلا يحتج به يقالما ذلك فانقالوا لميوجد في زماننا ولا في الازمان القريبة بزماننايقال وماعلمكم بالامصار النائية والازمان الماضية فان علمهاعندر بى لايضلر بى ولاينسى وعلى تقدير التسليم فمايدريكم باحوال الرجال في الازمان الاتية فلعل الله عدث بعد ذلك رجلاجامعا لعلوم الكتاب والسنة والاجماع وطرق المقايس شديد الفهم بالطبع يجدد به دين حبيبه باماتة البدع بسببه واحيا السنة كما ورد في الحديث ان الله عزوجل ببعث لهذه الامة على أسكل مائة سنة من يجدد لها دينها وكيف والحوادث المستقبلة غيب (ولايظهر على غيبه احدا الامن ارتضى من رسول) وعلى تقدير ثبوته عن احد عن يو ثق قوله فلعله اراد به منع الضعفاء عن التشبه بالرجال والتطفل بصنعتهم * وقوله ودليل المقلد ليس الاقول المجتهدا قول ان معانى نظم الكتاب والسنة على كثرتها تنحصر في ثلاثة اقسام قسم يشترك في فهمه الخواص والعوام من اهل اللغة كالمعنى الثابت بعبارة النص واشارته ودلالته واقتضائه سواء كان النص محكما او مفسرا او نصا او ظاهرا الاترى الى الاصوليين يقولون فى الفرق بين الدلالة والقياس ان المعنى فى القياس شرعى نظرى ولهذا

يشترط فى القياس اهلية الاجتهاد بحلاف الدلالة لان المعنى فيه لغوى ضرورى او بمنزلته ولهذا شارك اهل الرأى غيرهم فيه هذا ما قالوا في المعنى الثابت بالدلالة وفي الثابت بالعبارة والأشارة يشترك اهل الرأى غيرهم بالطريق الاولى اذ الحكم فيهما ثابت بنفس النظم وفي الدلالة بمعنى النظم * وقسم يختص باهل الاجتهاد والرأى كالمعانى المستنبطة بالاجتهاد ولايفيد الاغلبة الظن فيفيد العمل وقسم يعجزعن احاطته عقل البشر وانما يعلم ببيان منجهة الشارع كمجملات الكتاب والسنة فماذا يمنع المقلد عن العمل بنصوص الكتاب والسنة حتى ينعصر الدليل عنده على قول المجتهد وكيف والآيات والاحاديث الموجبة للاعتصام بالكتاب والسنةعلى الكافة اكثر من ان يحصى فليس هذا الذي تقولون الاصداعن كتاب الله وسنة رسول الله وكيف يدعى عاقل انه من اهل السنة ويمنع ويمتنع عن العمل بالكتاب والسنة افلايرون اولئك الحمقي الى كلمة سؤاء بين العلماء أن الاصل في العقايد التمسك بالكتاب والسنة واجماع الامة مع المجانبة عن الهوى والبدعة وفي الفروع بالمجمع عليه ثم بالاحوط ثم بالاو ثق دليلا ثم بقول من ظن انه اعلم واورع كيف او جبوامتا بعة الدليل ثم عند تعذر الوصول الى الدليل جوّز واالعمل بقول من ظن انه اعلم و اورع * وقوله وقداغنانا عن معانى القران في زماننا كتب الكلام والفقه اقول هذا كلام فىغاية الفحش وكيف يستغنى عن كلام رب العزة جل ثناؤه وعن حبل الله وكتابه المنير بكتب الكلام التي احدثتها القرون المرفوضة وانفقت كامة السلف على ذمها وانهاليست من كتب العلم والوصية بالعلماء لايشتمل المتكلم ومنجوزه لضرورة شيوع البدعة جعله كالميتة عرام فى ذاته ولكن التناول منها يجب بقدر الضرورة وكيف يظن العاقل استغناء عبادالله عن كتاب الله بكتب جمعها آحاد الناس مشتملا على صحيح وفاسد وممز وجا بحق وباطل وما ذلك الاغرة من الشيطان يخرج الناس عن سبيل الكتاب وجادة السنة (وان الشياطين ليومون الى اوليائهم زخرف القول غرورا)

فصل

فى احكام الفتوى والتقليد واعلم انه قد استقر رأى الاصوليين على ان الفتى هو المجتهداى من يأخذ جواب المسئلة عن الكتاب والسنة والاجماع والقياس لان دلايل الشرع تلك الاربعة والتقليد ليس بحُجة فى الاصول ولافى الفروع فالجواب اذالم يؤخذ من صحبح الشرع يكون قولا بالتشهى واتباعا للهوى و نحن نهيناعن التقول

على الله بما لانعلم واماغير المجتهدين ممن يحفظ اقوال المجتهدين فليس بمفت فقال ابويوسف لا يحل الفتوى الالمجتهد واشتهر في كتب اصحابنا انه لا يحل لاحدان يفتى بقولنا حتى يعلم من اين قلنا وعن الاسكاف ان الاعلم بالبلد لايسعه تركها فالواجب عليه اذا لم يقدر على الاجتهاد والترجيح ان يذكر قول المجتهدكابي منيفة رحمه الله على جهة الحكاية والنقل * وطريق نقله على وجهين احدهما ان يكون له سئد فيه و ثانيهما ان يأخذه من كتاب معروف من كتب الثقات المشهورين والائمة المتقنين فان اشتهار الكتاب يقوممقام الاسناد ولايحل عزوما فى الكتب التي جمعها ضعفاء الناس الى محمد ولالابي يوسف كمالا يحل عزو الحديث الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يصح اسناده او يشتهر في ما بين الثقات ولو مرسلافان الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان مظنونا مهن لم يثبت عدالته مع قوله عليه السلام من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من الناركان على غيره اولى * ومن كان حافظا لاقاويل المجتهدين ولايعرف الحجة ولايقدر للترجيح لايقطع بقول منهابل يحكيها وانذكر احدهاارجو ان يجوزولكن لايقطع الجواب فيقول جوابك كذا بليقول مثلا قال ابو حنيفة كذا * ولا يجب الافتاء فيمالم يتتبع و يحرم التساهل في الفتوى ولايجترى على الفتوى بالتكفير اذهو يحتاج الى امرين عسيرين احدهما تحرير المعتقد وهو صعب من جهة الاطلاع على ما في القلب ويكاد الشخص يصعب عليه تحرير اعتقاد نفسه وتخليصه فضلاعن اعتقاد غيره والثانى العلم بان ذلك كفر فانه صعب منجهة صعوبة ماخذ العقيدة وتمييز الحق من الباطل وانما يتيسر ذلك لمن جمع صحة الذهن ورياضة النفس وتهذيب الاخلاق والتعلى بعلوم النظر وكمال الاطلاع بعلوم الشريعة والميل عن الهوى وبعد اتقان الامرين يمكن القول بالتكفير او بعدمه واما التكفير لشخص خاص فشرطه مع ذلك اعتراف الشخص به واما البينة في ذلك فصعب قبولها لانها يعتاج في الفهم الى ماقدمنا ولقدر أيت جماعة يظن بهم انهم من اهل العلم وكان لبعضهم نسك وعبادة وشهرة بالعلم تكلموا باشياء تبين عنجهلهم العظيم وتساهلهم في اس دينهم يجتر أون على تكفير من يستعق التكريم وماسبب ذلك الاماهم عليه من فرط الجهل والتعصب على اهواء من قبلهم ولم يعرفواسواها ولم يشتغلوا بشع من العلم حتى يفهموا ان ماهم عليه غاية الغباوة و نهاية الضلالة * ومن لم

يبلغ رتبة الاجتهاد بلوقف على اصول امامه وتمكن من قياس مالم ينص عليه على المنصوص فان نص صاحب المذهب على الحكم والعلة الحق بهاغير المنصوص ولو نص على الحكم فقط فله ان يستنبط العلة ويقيس وليقل هذا قياس مذهبه لاقوله وليسله الفتوى باحد القرلين او الوجهين من غير نظر بل عليه العمل بالارجع وان اختلفوا في الارجع ولم يكن اهلاللترجيع يعمل بها صححه الاكثر والاعلم والاتوقف* والمفتى اذا كان يقلد اماما فقيل نص امامه وان كان اجتهاديا كالدليل القطعى اذالم يخالف الاجماع اوالكتاب او السنة والجمهور من المحققين قالوا ان العمل والفتوى بالمجمع عليه ثم بالاحوط ثم بالاوثق دليلا ثم بقول من ظنه اعلم واورع ولذلك ترى المنتسبين الى مذهب يفتون بخلاف قول امامهم كالحنفية يقلدون اباحنيفة فيمالم يظهر على خلاف قوله دليل اقوى من دليله واذا ظهر الدليل الراجع على دليله يفتون ويعملون على خلاف قوله ويقولون الفتوى على قول ابى يوسف اوعلى قول محمد اوعلى قول زفر مثلا وينقلون قول ابى حنيفة رضى الله عنه في ظاهر الرواية على خلافه و كذلك ابويوسف او محمد مثلا عن ينتسبون بمذهب أبي حنيفة فانهم يقلدونه فيمالا دليل عندهم واذاقام الدليل على خلافه يفتون بغير قوله لان الواجب متابعة الدليل الراجع عند قيامه والتقليد انها يصار اليه عند الضرورة مقدرة بقدرها * واعلم ان العلماء اجمعوا على ان المقلد في العقايد آثم لتركه طلب التحقيق بسبب من اسباب العلم و يجوز العمل بتقليد المجتهد في الفروع الشرعية فيها احتاج اليه في القول المختار من الحنفية والشافعية واستدلوا عليه بقوله تعالى (فاسئلوا اهلالذكران كنتم لاتعلمون) وقوله تعالى (واذاقيل لهم تبعوا ما انزل اللهقالوابل نتبع ما الفينا عليه آباءنا) نزلت في قوم امر وا باتباع القرآن وسائر ما انزلالله من الحجم والآيات فجنحوا الى التقليد انهايمنع عن التقليد فيما يخالف القرآن وسائر ماانز لالله من الحجج لامطلقا وايضا أتباع المجتهدين في الاحكام اذا كان قولهم مستندا الى مدرك شرعى اتباع لما انزلالله وهوقوله تعالى (فاسألوا اهلالذكران كنتم لاتعلمون) * و يجوز تقليدمن شاءمن المجتهدين لقوله عليه السلام اختلاف امتى رحمة وفي رواية اختلاف اصحابى لكم رحمة وقوله تعالى (واعتصموا بحبل الله جميعا ولاتفر قوا) وقوله (ولاتكونوا كالذين تفرقوا واختلفوامن بعد ماجاءتهم البينات) فقيل ان النبي

فيه مخصوص بالتفرق في الاصول دون الفروع * واختلفوا في الانتقال من مذهب الى آخر قال بعضهم اذاغلب على ظنه انالثاني اعلم واورع يجب الانتقال اذالترجيح عنده بكون القائل اعلم واورع وقال بعضهم يجوز الانتقال ولا يجوز تتبع الرخص ويحكى عن ابى اسحاق اذا اغتار الرجل من كل مذهب ماهو اهون عليه يفسق به وعن ابى حنيفة انه لايفسق به واختاره ابن الهمام وفي الحديث يسروا ولاتعسروا وفصل بعضهم انه على وجوه فان اعتقد رجحان مذهب الغير يجوزعمله بالراجع وكذا اذا قصدالترخص لحاجة واما اذاقصد مجرد الترخص من غير باعث الدين فلا يجوز وكذا اذاعمل بتقليد مجتهد كعنفي يدعى شفعة جوار فيأخذها بهذهب ابى حنيفة ثم تستحق عليه فيريد تقليد الشافعي يمنع عن الانتقال وانتقل الطحاوى عن منهب الشافعي الى الحنفي وابوثور من الحنفي الى الشافعي وقال بعض الناس يهنع عن الانتقال مطلقا والمنتقل من منهب الى منهب بالاجتهاد والبرهان أثم ويعزر وبدونهما اولى * اقول لامنع من الانتقال نقلا ولاعقلا بل الحرج في الدين مرفوع بالنص والشريعة ناهية عن التعسير وامرة بالتيسير فهذا القائلان ادعى عن احد يلزم قوله فلن يقدر هو و لا اشياعه الى تخريجه وتحصيل سبيلا وان ادعى دليلا يدل على ماقاله يقال ماذلك متى ينظر فيه ولن يقدر واعلى اقامة مايصح دليلاوان قال بالتشهى واقتضاء الطبيعة وحكم الغادة يقال ماحكم من افتى في الشريعة جكم الطبيعة هليثنى عليه ويقبل فتواه اويعزر هو ويردقوله وكيف وقدجاء في الحديث بطرق يسروا ولاتعسروا * وقال بعض الناس لا يجوز لنا تقليد الصحابة وانها يجوز تقليدابي منيفة لأغير اقول نقل اصحابنا في كتب كثيرة عن ابى حنيفة واصحابه انه لا يحل لاحدان يفتى بقولنا حتى يعلم من اين قلنا فهذا الذى زعمانه لا يجوزله الاتقليد إبى منيفة هل يجده في قول ابى منيفة ولوغير مبرهن ولن يقدر هو ولااحزابه على نسبته اليه رهمه الله والافمن اين اخذه واجترأ على اختلاق الشريعة بهواه واقتضاء طبعه وهاانا انقل عن اصحا بنارضي الله عنهم مايكذب قوله و يحقر التقليد للصحابة والانتقال من مذهب بعضهم الى مذهب البعض الأخر منهم وكيف لا يجوز تقليدهم وقدقال صلى الله عليه وسلم اصحابي كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم وقال الله عزوجل (والسابقون الاولون من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان رضى الله عنهم ورضوا عنه) في

شرح تاخيص الجامع الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني وزاد الشيخان يعني ابا بكر وعمر رضى الله عنهما فى كلر كعة من صلوة العيد على التكبيرات الاصليات ست تكبيرات قبل القراءة وقيل اى زاد الشيخان تسعا فى الاولى وسبعا فى الاخرى وكذاحبر الامة وهو عبدالله بنعباس زاد فيكل كعة قبل القراءة ست تكبيرات كالشيخين وقيل زادالحبر خمسا وهى الرواية الظاهرة عنه وعلى العمل بهذا القولاء بنو الحبر وهم الخلفاء امروا الولاة ان يصلوا على مذهب جدهم وكتبواذلك في مناشيرهم وطاعة الامام واجبة في المجتدات فلذلك ظهر العمل به فى ديارناوان كان المذهب عندنامذهب ابن مسعود وزادعلى رضى الله عندار بع تكبيرات فى كلركعة بعد القراءة فى الفطر وتكبير اواحدا فى كلركعة فى الاضعى وزاد ابن مسعود رضى الله عنه في كل ركعة ثلاث تكبيرات قبل القراءة في الركعة الاولى و بعدها في الركعة الثانية واخذنا بقوله لانه الاحوط والاقيس ثم قال ويتبع المقتدى الامام فيما ادركه مع الامام من التكبيرات ويكبر برأى الامام لان الاقتداء بالامام ملز معليه متا بعة هذا اذالم يكن تكبير الامام مجاوزا عن جميع اقوال الصحابة اذ عينئذيكون داخلافى مدالاجتهاد ومتابعة الامام واجبة في المجتهدات امااذ اجاوز عن اقوالهم لايتا بعه لانه مخطع بيقين ثمقال ومقلد ابن مسعود رضي الله عنه لوادرك الامام فى الركعة الثانية ثم قام بعد فراغ الامام الى قضاء ما فاته يبدأ بالقراءة ثم بالتكبيرات اذالمسبوق فيماصلي مع الامام غتم الركعة بالتكبير فلو بدا بالتكبير فى الركعة الثانية يكون مواليابين التكبيرات وهو خلاف الاجماع ثم اوردسؤ الا على قوله لاقائل بولاء التكبير وهوانه اوصلى الركعة الاولى برأى على رضى الله عنه فقراثم كبر ثمقام الى الثانية فتحول رأيه الى مذهب ابن عباس رضى الله عنه يكبر ثم يقرآ فلزم الموالاة بين التكبيرات فاجاب وقال ويمنع الصاير من على الى الحبر لئلا يلزم خلاف الاجماع ثم قال ولوكان مقلدابن مسعود رضى الله عنه اماما فلما كبر واشتغل بالقراءة تحول رأيه الى رأى ابن عباس رضي الله عنه اتى بهازادعلى التكبيرات لان محل التكبير وهو القيام قائم فبالنظر الى رأيه الحادث يجب عليه خمس تكبيرات ثم اعترض بانه لو اتى بالزائد بعد القراءة يلزم الموالاة بينه وبين التكبيرات في الركعة الثانية و تخلل القراءة بين التكبيرات في ركعة واحدة واجاب أن التكبير الزائد وصفي للتكبير السابق اذهى اكمال له فكان ماحقابه فكانت القراءة المتخللة متأخرة حكما فلا يلزم تخلل القراءة ولا الموالاة ولوكان الامام على مذهب ابن عباس رضى الله عنه فلما كبر وشرع في القراءة انتقل الى رأى على رضى الله عنه

مضى على القراءة ولم يعد التكبيرات بعد القراءة اذلم يقل بتوسط القراءة بين التكبيرات احد من الصحابة انتهى ما تعلق الغرض بنقله فانظر ايها المسكين انه كيف بين ان مذهب ابى حنيفة ماذهب اليه ابن مسعود رضى الله عنه ومع ذلك سوغ تقليد من شبئت منهم وجعل مدار الصحة موافقة احد منهم ومدار الفساد مخالفة كلهم وسوغ الانتقال من منهب احدهم الى مذهب الإخرولو فى خلال الصلوة مالم يستلزم مخالفة كلهم وهذا المسكين الذى لاخلاق له فى العلم وينتسب الى العلم يدعى وجوب تقليد ابى منيفة رحمه الله وهذه الدعوى بعينها تستلزم خلاف ابى منيفة رحمه الله من وجوه او لها ان ابا منيفة يسوغ تقليد الصحابة وهويمنعه وثانيها انه رحمه الله يسوغ الانتقال من منهب الى منهب مالم يستلزم مخالفة جميع الصحابة وهويمنعه وانه يمنع عن الفتوى مالم يعلم من این قال و هذایفتی بوجوب تقلیده من هواه و لیس له شبهة تذکر فکیف الدليلوقو له تقليد غير ابى منيفة لا يجوزيو جبرد نفسه اذ هذا القول قول غير ابى منيفة فلا يجوز تقليده ويكون مردودا على زعمه ايضا كماهو مردود في الواقع وانمااطنبت الكلام فى المقام وان كان قوله اهون من الرد عليه بها يزيد على انه باطل ليعتبر العاقل بامثال هذه الاقوال المشتهرة بين الناس المتخذة ديناقويما مع و ضوح بطلانه و فساده من وجوه و لا يغتر بشهرة شئ في عصرنا لشيوع الجهالة والبدعة وشهرتهما واشتعال نائرتهما وانطفاء العلم والسنة بين الناس حتى حسبوا البدعة ديناقويها وصراطامستقيما فصارت الفتنة عمياء وصمأءكما اخبر به الصادق صلى الله عليه وسلم في اخبار عديدة *

فصل

فى البدعة ومعانيها ومراتبها واحكامها البدعة لغة اسم من الابتداع بمعنى الاحداث كالرفعة من الارتفاع وشريعة اسم للتدين بالرأى الذى يغلب على القلب من غير دليل من ادلة الشرع وهو كتاب الله وسنة رسول الله واجماع الامة والقياس فان ادلة الشريعة هذه الاربعة باجماع الفقهاء كافة * والتدين من غير دليل يوجب العلم اوغلبة الظن منهى بالاجماع الاعند الضرورة بان لا يكون اعلا لفهم الدليل فالعمل بقول العالم المتمسك بادلة الشريعة جائزة عند الضروزة بسبب العجزعن فقه الدليل والرجوع الى العلماء الثقات فى الوقايع مشهور مستفيض من لدن الصحابة الى يو مناهدا من غير نكير ونحن مأمورون

بالسؤال والاطاعة عند عدم العلم قال الله عزّوجل (فاسألوا اهل الذكر ان كنتم لاتعلمون) وقال الله تعالى (يا ايها الذين آمنوا اطبعوا الله واطبعوا الرسول واولى الامر منكم فان تنازعتم في شع فردوه الى الله والرسول) قالوا المرادمن اولى الامر علماء الامة اوالامراء والقضاة فالتدين بالسؤال عن العلماء الثقات عند الحاجة ليست ببدعة بلهو سنة سوية وطريقة ماضية وهذه طريقة اهلالسنة والجماعة فانهم يتمسكون بالسنة ويتبعون اثر الجماعة ولذلك سموا اهل السنة والجهاعة * ومن الناس من يابي جواز العمل خبر الواحد مثل القاشاني وجماعة من المتكلمين والصحابة رضوان الله عليهم اجمعين عملوا بالأحاد وحاجوا بها من غير نكير فكان ذلك اجماعا منهم على قبولها وصحة الاحتجاج بها فالاباء عن العمل بهابدعة وضلالة خارجة عن طريقة الجماعة وكذلك من ينكر العمل بالاجماع كالنظام ومن تبعه ومن ينكر العمل بالقياس كالقاشاني وداود الظاهري والنظام ومن تبعهم خارج عن سنن السنة وضال عن طريق الجماعة اذ الاخبار والسنن الموجبة للعمل بالاجماع والقياس مشهورة مستفيضة وتلقتها الاءة بالقبول وحاجوا بالاجماع والقياسمن غير نكير من احد الى زمان المخالف * والذى ثبت بالسنة وجرى عليه الخلفاء الراشدون والائهة المهديون ومضى عليه الجماعة والسلف الصالحون هو التدين بتلك الدلائل الاربعة فمن نقص شيئامنها فقدابتدع ومن زاد شيئاعليها فقدابتدع ومقابل البدعة بهذا المعنى سنة والبدعة بهذا المعنى كلها ضلالة لما اخرجه الترمذى وابو داودواحمد وإبن ماجه برواية عرباض ابنسارية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال فان من يعش منكم بعدى فسيرى اختلافا كثيرا فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين تمسكوا بهاو عضوا عليها بالنواجدواياكم ومحدثات الامورفان كل محدث بدعة وكل بدعة ضلالة. فإن التمسك بتلك الأربعة كانت سنة قائمة وطريقة سوية فمن نقص منها شيئااوزاد عليهافقدابتدع وضل فمن قال فيما علم الحل بخبر الواحدان الناس اختلفوا في الخبر الواحدومنهم من لايقول بحجيته والنقلة وان كانوا عدولافالغلط جايزفانا اتورع واتركه فقدابتدع وخلاف منخالف فيحجية اخبار الآحاد ابتداع غير معتدبه وكذا من آجر اواستاجر لتلاوة القرآن او الذكر والدعاء والصلوة فان ذلك وامثاله كله تدين بالرأى من غير اصل

شرعى من الاصول الاربعة فمن قال ان البدعة كلها سيئة لا يكون شع منها حسنة عملها على هذا المعنى * وقديطلق البدعة ويراد بهاما احدث بعد الصدر الاول مطلقاسواء كان مستنبطا من اصل من الاصول الشرعية اولا وتنقسم الى قسمين حسنة وسيئة فما كان مستنبطا من اصل فهى حسنة ومالا فسيئة والحسنة قد تكون مستحبة كبناء المدارس وتصنيف الكتب اذ الاعانة على نشر العلم وصيانة الشريعة عن الانقطاع اصل اصيل في الدين وقدتكون واجبة كبيان فسادشبهة المخالفين لطريقة السنة والجماعة بمجرد التقليداو بالتعلق بمالم يعلم حجيته في الشرعيات من حملة العلم في الصدر الاول لقوله تعالى (لتبيننه للناس ولانكتمونه) ولمااخر جالخطيب البغدادي في جامعه عن رسول الله صلى الله عليه وسلماذا ظهرت البدع وسباصحابي فليظهر العالم علمه ومن لم يفعل فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين قارن الامر بالوعيدوهو دليل الوجوب * وقديطلق البدعة ويرادبها مااحدث بعدالصدر الاول مطلقاسواء في الديانات اوفى العادات وسواء كان مستنبطا من اصل شرعى اولافان كانت فى العادات ويقابلها سنن الزوائد فتركها اولى واحب وان كانت فى العبادات فان كانت مستنبطة من حجة شرعية فحسنة والافسيئة ويقابلها سنن الهدى وتنقسم الىسنن مؤكدة كركعتين قبل الفجر اكدت بمواظبته عليه السلام عليه مع الترك احياناو كذلك ما واظب عليه الصحابة كالتراويع مثلا والى سنن الزوائد كآر بعركعات بعد العشاءليست بهؤك ةلعدم مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليه لكنهامن سنن الهدى لكونها طريقة مسلوكة في الدين و لو من غير مواظبة * فسنن الزوائد يطلق على معنيين احدهما ماسلك في الدين من غير مواظبة وثانيهماماسلك به في الصدر الاول من العادات والتشبه بهم في عاداتهم من المستحبات * وكل حكم استنبط من هذه الاربعة فهو من سنن الهدى اذ الاستنباط من الادلة الاربعة طريقة مسلوكة فى الدين وكلشئ لميؤخذ من هذه الاربعة فبدعة سيئة لان التدين من غير سند محدث وكل محدث بدعة وكل بدعة ضلالة سيئة * والبدعة اما في الاعتقاديات بان يعتقد في الله وفي صفاته واحكام الآخرة شيئا غير الحق اوفى العلميات بانه كذا ولا يحتمل ان يكون الا كذامن غير دليل قاطع من ادلة الشرع وهي المتبادر من اطلاق البدعة والمبتدع والهوى واهل الاهواء وهذه اقبع انواع البدع واكبر الكباير وليس

فوقها الاالكفرلانها تدين بغير دين الله ومتمكنة في النفوس وتفرق في الاصول او في العمليات بان يعمل في دينه بشئ غير مستنبط من الحجم الشرعية وتلكوان كانت تدينا بغير دين الله الاانه لمالم يعتقد حقيته جيث لا يحتمل ان يكون الاكذا كانت دون الاول وان كانت ضلالة * والاخبار في مذمة البدعة والتنفير عنها مستفيضة مشتهرة كثيرة منها ما اخرجه الطبراني برواية انس بن مالك عن رسولالله صلى الله عليه وسلم ان الله حجب التوبة من كل صاحب بدعة حتى يدع بدعته واخرج ابن ماجه برواية ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ابى الله انيقبل عمل صاحب بدعة متى يدع بدعته واخرج ابن ماجه عن مذيفة مرفوعا لايقبل الله تعالى لصاحب بدعة صوما ولاحجا ولاعمرة ولاجها داولا صرفا ولاعد لا يخرج من الاسلام كما يخرج الشعر من العجين * ونحن نذكر ههنا اشياء من اصول البدع الشايعة حيث تخيلها الناس من اوليات العلوم الحاصلة بالضر ورة لشهرتها عندهم والفهم بهاولولاالرجوع الى الشريعة والبراهين القطعية لبقيت تلك الضلالات الشايعة مشتبهة بالاوليات ولصارت الفتنة عمياع وصماع عند الخواص والعوام ولكن اللهعن وجلحفظ كتابهعن التغيير والتلبيس واظهر سنن حبيبه صلى اللهعليه وسلم على مر الدهور والاوقات فبنور الكتاب والسنة يهدى الله من يشاء الى صراط مستقيم ويكشف لهسبيل السنة عن سبل الضلالات وامامن لميرد الله أن يهديه ولم يجعلله نورافليس يخلصه الشرايع والبراهين عن ايدى الحرمان والخدلان * فهنها ما يقال ان علماء ديارنا او ديار كذا افتوا بكذا فالعمل بما افتوا واجب ومخالفة فتواهم بدعة وضلالة اقول ان كان لهم فيما افتوا حجة من حجم الشرع فالذى يوجب العمل هو تلك الحجة اذاقامت بشرائطها لافتواهم ولا كلام في جواز العمل ووجوبه بفتواهم حينئذ وان لم يكن لهم حجة من حجج الشرع فيها افتوافلا يحل لهم الفتوى حقيقة بما افتوا فكيف وجوب العمل بفتواهم فان قالوا نحن لانفتى ولكن ننقلفتوى مجتهد ثقة فانكان لهم سندعن ذلك المجتهد اوكان هذأ الفتوىمنه ظاهرا مشهورا فلا كلام في جواز العمل بها بشرايطها يعنى مالم يخالف النص لمن لم يقدر على الاجتهاد والقياس ولكن لايكون مخالفتها بدعة وضلالة اذالبدعة والضلالة عبارة عن مخالفة الكتاب والسنة واجماع الامة ومخالفة الفتوى لايستلزم مخالفة هذه الثلثة وايضا اذا كانت مخالفة الفتوى بدعة وضلالة لكانكل العلماء بل كل الامة مبتدعا وضالا فان الاختلاف في

الفتاوى شايعة بين الصحابة والتابعين ومن بعدهم الى يومناهذا فابو حنيفة واتباعه مثلا يخالفون فتوى الشافعي وكذا الشافعي واتباعه مثلا يخالفون فتوى ابى حنيفة فلوكان مخالفة فتوى الفقيه المجتهد بدعة وضلالة لكان كل الامة جيث لايشذفردمنهم مبتدعا وضالاوهذه بدعة تجارى بالناس كتجارى الكلب بصاحبه جيث لم يبق منهم عرق ولامفصل الادخلت هي فيها ولئن قامت الفحجة من الحجم الاربعة الشرعية لقالوا لعل في تلك الحجم خللا نعن لا نعرفه ولوكانت تلك الحج حقة لما افتوا بخلافها واكثر من اشتهر بالعلم فى تلك الاعصار لايعرف الحجة وطرقها بل لايرى التمسك بالحجة ويقول انماالحجة كتب الفتاوى وكتب الكلام واصحاب اكثر الكتب لايقدر على تهييز الحق من الباطل وانها طريقة السلف الاعتصام بالسنة والحجة ودرء ما يخالف السنة والحجة وقدصع ان الحجة انها هى تلك الاربعة لاقول فالن وفلان ولو الوفامن الفلان فالاعتصام بقول فلان المشتهر بالعلم المخالف لحجم الشرع اصل خامس ابتدعه واخترعه اوهام الوف من فلان وضل بها الف الف الوف عن طريقة السلف وجادة الجماعة * ومنهم من ترفع وزاد المجازفة وقال مخالفة فتوى علماءالبلدة كفراذر دالفتوى كفراقول رد الفتوى انها يكون كفرا اذا كانت قطعية مجمعا عليها كحرمة الزنا وشرب الخمر والغيبة والتقول في الشريعة برأى نفسه الغير المستفاد من الحجم الشرعية اوبراى من هذا شأنه اوبرأى من اشتهر في البلدة بالعلم والعظمة ولكنه لايعرف الحجم الشرعية وطرقها بل لايرى التمسك بها ويفتى بهذيانات جمعهاضعفاء الناس مخالفة للكتاب اوالسنة وفتوى الفقهاء الاتقياء المستندة الى الحج الشرعية لافتوىكل من نصب نفسه مفتيا او نصبه امير البلدة مفتيا جاهلا عاله ولاكل فتوى فقيه مجتهد تقى اذا لم تكن قطعية مجمعا عليها فقولهم ردالفتوى مطلقا كفر تقول في الشريعة بهجر دالرأى الباطل وتكفير لكل الامة جيث لايشذ منهم فرد اذكل فقيه ومن تبعه يرد فتوى فقيه آخر فيها يخالف رأيه المستنبط من الشريعة وليس احد من الامة الاوهو فقيه مجتهدا ويتابع لفقيه مجتهد ومنها مايقال ان كتابا كذا من كتب الفقه او الكلام اشتهر في بلاد كذا وكذا مذ زمان كذا وكذافهافيهمن الاعكام الاعتقادية والمسائل العلمية عق لا يجوز مخالفتها بليزيد اشقاهم ديقول مخالفه ضال مبتدع او كافر يحل قتله بل يجب ويثاب قاتله وان اقمت على خلاف مافى ايديهم من كتب الفروع والكلام الف حديث

من الصحاح قالوا ان فلانا عالم بلد كذا وعظيم قرية كذا قد يفتى بصحة ما في الكتب التي رأيناها من كتب الفروع والكلام ولوكان مخالفة تلك الاحاديث دليلا على فساده لما افتى هو به لانه قد احاط علمه بتلك الاحاديث و بكل ما احطنابه اقول ان كان لما في هذه الكتب شاهد من الأصول الشرعية واقاموها فلا كلامفيه وان لم يقم حجة من الحجع الشرعية بلقام على خلافه مديث صحيح ومع ذلك افتى به علماء بلدكذا وعظماء قرية كذا فلا يحل لهم تلك الفتوى اولايرون اولئك النين لايعلمون الى اقوال العلماء الثابتة برواية الثقة منهم والقائمة على صدقه الحج الشرعية انهلا على لاحد ان يفتى بقولنا مالم يعلم من اين قلنا وقد صع باجماع جميع السلف ان اصول المذاهب اربعة الكتاب والسنة والاجماع والقياس والمنهب الخارج عن تلك ألار بعة بدعة وضلالة فباى علم افتوا او بتقليد اى عالم قالوا ما قالوا لابل اتبعوا اهوائهم بغير هدى من الله وافتوا بغيرعلم ولاكتاب منير ومع ذلك اوجبوا تقليد تلك الفتوى وافتوا بضلال من خالفها وكفره ووجوب قتله فان اعتمدوا على شهرة الكتب فكتب الحديث كالبخارى وصحيح مسلم اشهر من تلك الكتب وان اعتمدوا على من ينقلمنه فهو فى كتب الحديث رسو لالله صلى الله عليه وسلم وقو لهقو لالله وحكمه حكم الله ومن اصدق حكما من الله لقوم يعقلون لابل الهوى والبدعة تجارى بهم كتجارى الكلب بصاحبه فلئن اقبت الف ججة عكمة ورأوها رأى العين لقالوا انها سكرت ابصارنا بلخن قوم مسحورون وان اعتمدوا على كثرة القائلين وشيوع قولهم فى الناس قلنا قد اخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في احاديث خارجة عن احاطة العد ان البدعة ستصير شايعة والضلالة مستوعبة وتصير الفتنة عمياء وصماء فالواجب علينا الرجوم الى الاصول والموازين فان شهدت الاصول بصحة ما عليه الأكثر فلأ كلام فيه وان شهدت الاصول بصحة ماعليه الاقل والاحقر فالواجب على الكثير الرجوع الى الحق وان اعرضوا عن احد الرجوعين فما يدريهم انه لايشملهم عموم قولاالله عزوجل (واذا دعواالى الله ورسوله ليحكم بينهم اذافريق منهم معرضون وان يكن لهم الحق يأتوا اليه من عنين افي قلو بهم مرض ام ارتابوا ام يخافون ان يحيف الله عليهم ورسوله بل اولئك هم الظالمون * وحاصل الكلام أن مأخذ الاحكام الادلة الاربعة فمن خالف الكتاب والسنة والاجماع يبدع ويضلل ومن خالف القياس بالقياس او بتقليد مجتهد قايس آخريترك على حاله ومن لم

يقدرعلى اخذ الاحكام من الادلة يجوزله العمل بتقليد المجتهد للضرورة فان لم يكن في البلدة من هو اعلم منه لا يسعه ترك نقل الفتوى للعامة *واما التعرض لمن يعمل بالكتاب والسنة ومتابعة الاجماع وبترجيح الفتوى بكونها احوط اواوثق فلا يحل لهم التعرض له بحال فكيف وجوب التعرض له وجواز قتله لمخالفته لما في ايديهم من كتب الفروع والكلام فان ادعوا حل التعرض طولبوا بالحجة ولن يقدروا هم واحزا بهم على الاتبان بهاوان ادعوا حكما من احكام الشريعة من غير حجة فقد ابتدعوا وضلواعن سبيل السلف وجادة الجماعة اذ التقول في الشريعة ضلالة بالاجماع ومن اخترع حكما في الشريعة فهو ضال بالاجماع وان ادعوا ان ما دونه المصنفون وجمعه المدونون ولومن غير حجة حجة لنا نبدع و نضللمن يخالفه فهذا اختراع اصل خامس في الاسلام اقوى من القياس اذ مخالفة قياس الغير ليس ببدعة ولاضلالة بالاجماع وانما الضلالة مخالفة النص او الاجماع القطعى وان ادعوا ان مادو نوه وجمعوه كله معنى الكتاب والسنة فهذا اجتراء وافتراء وزيادة على الكتاب والسنة بهجرد التشهى والتعنت وقدلعن المزيد على كتاب الله على لسان الرسول عليه الصلوة والسلام ويشملهم عموم قوله تعالى (اتخذوا احبارهم ورهبانهم اربابا من دون الله) قالواليس المراد انهم اعتقد والعبارهم ورهبانهم آلهة من دون الله بل المراد انهم اعتقدوا ماحرموا حراما وما حللوا حلالا ولوكان مخالفالاحكام الانبياء اوتقولا من غير تمسك بالحجة فانقالوا أن الآية نزلت في اهل الكتاب قلنا العبرة لعموم اللفظ لالخصوص السبب والتمسك بالعمومات اصلمن اصول الدين والتشبه بهم حرام خصوصا في امر الدين * ومنها الاشتغال بكتب الفلسفة والكلام والاعراض عن تعلَّم الكتاب والسنة وطرق السلف في علومهم واعمالهم واخلاقهم فبعضهم يجتهد ويصرف اوقاته ثلاثين سنة و بعضهم عشرة و بعضهم عشرين مثلاليصير كلاميا ثم يشتغل بتدريسه طول عمره ولوسئل عن واجبات دينه لها قدر على جوابه واكثر هم لم يجودوا قراءة الفاتحة وشع من سور القرآن فان زعموا انعلم الواجبات قد حصل لنا ولم يبقشئ حتى نطلبه فهم مغرورون فيهوكيف وواجبات الدين انها تعلم بالتعلم وهم لم يشتغلوا بتعلمها وليست بضروريات بل مكتسبات وهم لم يكتسبوها ولم يهتموا بكسبها وان زعبوا انعلم الواجبات يتوقف على ما نحن

فيه ولا يحصل بدونه فهو ايضا فاسد اذالصحابة والتابعون والسلف الصالحون كانوا اعلم الناس بالواجبات واسرار الشرعيات ولم يشتغلوا بشعمما همعليه بلاشتغالهم به صدهم عن علم الشرايع وما يدريهم انهم لايدخلون تحت قوله تعالى (ومن الناس من يشترى لهو الحديث ليضل به عن سبيل الله) وهذه ايضا بدعة شاعت فى البلاد واستوعبت الطلبة حتى حسبو هاصراطا مستقيما وطريقا سويا فان نبهوا بهاقلنا عارض بعضهم بالهذبيان وانصف بعضهم واقر ولكن لايترك ما هو عليه وهذا تقدير الله فيهم وعلى ذلك جرى القلم عليهم الامن شاء الله هدايته منهم ويشملهم عموم قوله تعالى (افمن زين له سوعمله فراه مسنا) اللهم احفظنا من غضبك وسخطك واهدناالى سواء سبيلك بفضلك وكرمك * ومنها مايقال أن عملا كذا يعملونه في بلاد كذا منذر مان كذا ويعمل به أمير بلدة كذا وينكر على من لايرى العمل به اقول هذا ايضا غير صحيح فان العاملين بعمل كذااذا كان لهم اصل من اصول الشريعة او نقل صحيح من ثقة مجتهد جوازه فلا كلاملنافيه وان لميكن له اصل من الشريعة ولانقل صحيح من عالم ثقة مجتهد فهم عاملون بغير علم ومتدينون بغير اصل شرعى ولامعنى للبدعة والضلالة الاهنا ولوعمل به الفامير اوالوف ممن تزيى بزى العلم فلا يعمل به ولا يعتدعليه والاحتجاج بعمل العمال والامراء ومن لازم ابوابهم من العلماء اصل خامس اخترعه اوهام اهل الغفلة والجهالة نعم التعامل شي اعتبره اهل العلم ولكنه لا في التدين بشي لم يشهدبه شهداء الشريعة وهي الاصول الاربعة بل في المعاملات فما تعامله اهل بلدة كالمزارعة مثلاً ولم يشهد اصل شرعى على صحته وفساده يترك على جوازه اذ الاصل في الاشياء والاعمال الحلوالجواز الاما حرمه الشرع وافسده الحجة وكذلك في حمل لفظ على معنى يعتبر ما يتعارف في الناس فلو حلف لايا كل رأسا لايشمل رأس الدجاجة حملاله على المتعارف واما في العبادة فلا يتدين الابما امر به الشريعة وكل عمل لم يشهد بصحته اصل شرعى فهو بدعة وضلالة والاصل فيها عدم الصحة الاما صححه الحجة الشرعية بخلاف المعاملات فان الاصل فيها الصحة توسعة للناس الاما افسدته الشريعة * ومنها مايقال ان الناس اجتمعوا على العمل بكذا وكذا فهوحق ثابت واتباعه واجب لازم لانا امرنا باتباع الجماعة والسواد الاعظم * اقول فسر الجماعة بعضهم بجمهور العلماء المعتصمين والمتمسكين بالسنة وآثار الصحابة * وقال ابو شامة حيث جاء الامر بلز وم الجماعة

فالمراد به لزوم الحق واتباعه وان كان المتمسك بهقليلا والمخالف كثيرا والحق ما عليه الصحابة والتابعون ولانظر لكثرة اهل الباطل* وقال البيهقي اذافسات الجماعة فعليك بما كانواعليه من قبل وان كنت وحدك فانك انت الجماعة حيندُن * وعن سفيان بن شعيد الثورى لو ان فقيها على رأس جبل لكان هو الجماعة و في الازهار قوله صلى الله عليه وسلم انبعوا السواد الاعظم يدل على ان اعظم الناس العلماء بالكتاب والسنة العاملون بهما اذ المراد بالسواد الاعظم ما عليه العلماء بالكتاب والسنة المعتصمون بهما وان قل عددهم وكثر الجهال ولم يقل الاكثر لان العوام والجهال! كثر عدد * وقيل المراد بالسواد الاعظم الكتاب والسنة لكثرة معانيهما فيعلم مما ذكرنا ان المراد بالسواد الاعظم والجماعة هوجماعة الصحابة والعلماء التابعين ومن بعدهم من الائمة المجتهدين وطريتهم اتباع الكتاب والسنة والمجمع عليه عند علماء الامة والدعوة الى هذه الثلثة فانلم يوجد مكم الواقعة في هذه الثلاثة فيعملون بالقياس ولايتعرضون لقايس آخر اولمن يقلد لقايس مجتهد آخر وكانوا ينسبون الى الضلال من تدين بالهوى من غير حجة من الحجم الشرعية برأى نفسه او بتقليد من هذا شأنه فاجتماع الناس بعمل كذا ان كان مأخوذا من اصل شرعى او منقو لا من مجتهد ثقة فلا كلامفيه والافالتدين بهضلال وان اجتمع عليه الف الوف من البلاد اولايرون اولئك الذين لايتفكرون ولايعقلون اهل الايران من الشيعة اجتمعوا على رفض الصحابة واعتبار كتب تجوز رفض الصحابة اوتوجبه كمعاوية مثلاكين لايكون اجتماعهم دليلا على جواز رفص الصحابة لمخالفة السنة وسيرة الجماعة فان السنة وردت بايجاب تعظيمهم وتكريمهم فكيف يجوز , فضهم وكيف يكون اجتماع اهلالتوران دليلا على حكم شرعى ولايكون اجتماع اهل الايران دليلاعليه وسواد الايران اعظم وشوكة اميرهم اقوم وهم يحاربون الكفار الاريسيين واهل التوران يحارب بعضهم بعضا ويستعل بعضهم دم بعض فانقالوا أنهم يخالفون مذهبنا فيقال لهم فما مذهبكم فان قالوا مذهبنا متابعة الكتاب والسنة وعند تعذر الوصول الى الدليل جواز العمل بقول المجتهد فقدر جعوا الى الحق فليرجعوا في المسائل المختلف فيها الى الكتاب والسنة واذالم يوجدالحكم صريحا فيها فليرجعوا الىقول الفقهاء الثقات المجتهدين كما هو مذهبهم والافما الفرق بين مذهبهم ومذهبكم اذ منهبهم الهوى ومنهبكم كذلك ومهربهم عن الحج الشرعية الاربعة

ومهر بكم عن ذلك وملجاً هم اتباع اسلافهم بغير هدى من الله وملجاً كم ذلك * ومنها مايقال أن فلانااغبر بكذا وفلان دون كذا و عن لا نسى الظن بالمسلم ونعتبر قوله فيجب العمل به اقول الظن ينقسم الى اقسام فمنه ما يجب اتباعه كالعمليات ميث لا قاطع * وظن الخطأ او الكذب في رواة الحديث والفتاوى مالم يظهر عدالته وضبطه اذ المستور كالفاسق في حق الرواية الا فى الصدر الاول باتفاق اهل العلم ولان احكام الشريعة لاتؤخذ مهن لميثبت عدالته والفاسق متر وك القول بالنص (اذا جاءكم فاسق بنباً فتبينوا) فحسن الظن بالعلماء في ردهم خبر المستور بالاجداع في الشرعيات اولى من حسن الظن بمخبر كذااو بمصنف ومدون كذامع مخالفة قولهم للدلايل الشرعية * ومنه ما يحرم كالظن في الاعتقاديات وحيث يخالفه دليل وظن السوع كالزنا وشرب الخمر بالمؤمنين * ومنه مايباح كالظن في امور المعاش كذا قالوا * والحاصل ان الاسلام لايكفي في قبول الرواية بل لابدمن العدالة والعقل الكامل والضبط وعدم المخالفة للكتاب والسنة والاجماع * ومنها مايقال نحن في منه سب فلان كابي منيفة رضى الله عنه مثلا عندنا وفلان في منه وقد ذكر في كتاب كذا وكذا فهو قول في مذهب ابي منيفة فيجب علينا او يجوز العمل به والافتاء ويعزر من لم يعمل به اقول مذهب ابى منيفة رضى الله عنه هو العمل بالكتاب والسنة والاجماع والقياس ونقلوافي الفتاوي عنه وعن اصحابه انه لا على لاحدان يفتى بقولنا مالم يعلم من اين قلنا فان كان قوله ماخوذا من نص الكتاب والسنة والاجماع فيجب به العمل و يحل الفتوى وان كان من الرأى كان كالاحكام الثابتة بالخفي والمشكل والمجمل من الكتاب والاحكام الثابتة بالقياس فهن قدر على الاستنباط كما استنبط ابو حنيفة رضى الله عنه فيحل له الفتوى والافلا بحل الفتوى به بان يقول جواب مسئلتك كذابل يقول كذاقال ابو حنيفة رضى الله عنه ولايوجب العمل على احد بما افتى به لان اباحنيفة لا يوجب العمل بماافتى به على احد في المسائل الاجتهادية بليسوغ العمل بفتوى أى فقيه شاء وانها يجب العمل بفتوى فقيه خاص اذا انضم اليه امر السلطان بالعمل بفتواه اذ العمل في المجتهدات بامر الامام والولاة واجب *هذا اذا ثبت انه قولابي منيفة رضى الله عنه بالسنداو بالوجود في الكتب المشهورة المعتمدة واظهر النسبة الى ابى منيفة واما بمجرد تحقق الجواب في كتاب من ينتسب الى مذهبه فلا يحل عزوه لابى منيفة اذصاحب الكتاب ام ينسبه اليه ولونسب ينظرفان

جمع شرايط الرواية فارجو ان يسع الاعتماد عليها والافلا يعتد بخبر المستور فى الديانات والشرعيات بالاجماع وليس كلمن ينسب نفسه الى مذهب يعمل بذلك المذهبكما ان كلمن ينسب نفسه الى السنة والجماعة ليس بسنى لان منهبالسنة والجماعة الاعتصام بالادلة الشرعية فان مصل منها العلم القطعى فحكمه الاعتقاد بحقيته وان مصل منها غلبة الظن فحكمه وجوب العمل لنفسه وترك التعرض لغيره اذا كان متمسكا باحد الادلة الاربعة لان هذا يعمل بها غلب على ظنه كما انه هو يعمل بماغلب على ظنه وكثير ممن ينسب نفسه الى السنة والجماعة ينكر على العامل بالسنة الثابتة برواية الثقات كالبخارى ومسلم مثلاوان كانت مفسرة اومحكمة ويرى على نفسه حرمة الاعتصام بالسنة ووجوب العمل بفتاوى دونها الناس وليس يقوم بهاججة ولايعلم من اين قال بها وكذلك المنتسبون الى منهب ابى منيفة يفتون ويعملون بها وجدوا في كتاب نسب صاحبها نفسه الى منهم وان لم ينسب الفتوى اليه وقد تقرران مذهب ابى حنيفة عدم حل الفتوى مالم يعلم من اين قيل وان صع نقل الفتوى منه رضى الله عنه فكيف اذا لم ينسب اليه ولا الى الحجة اصلاولكن نسب صاحب الكتاب نفسه الى مذهبه فاذاتقر رعدم حلية الفتوى فكيف وجوبها وكيف وجوب التعزير لمن لم يعمل بهاوهذا المفتى خرج عن مذهب ابى منيفة بل عن مذهب اهل السنة والجماعة من وجوه اذالفتوى بحكم شرعى انها يحل عنداهل السنة اذا قامت عليها الحجة الشرعية وهويفتى اولابها يفتى من الحكم من غير حجة ويفتى ثانيا بحلية الفتوى من غير حجة وهذا نقيض صريح لمذهب اهل السنة ويفتى ثالثا بوجو بها وهذازيادة في البدعة ويفتى رابعا بوجوب التعزير لمن لم يعمل بهاوهذه زيادة على زيادة فى البدعة والضلالة وقدعم هذه البدعة البلاد والعباد والله المستعان *

فص___ل

فيهايتعلق بحديث التفرق وهو ما اخرجه الترمذى عن عبد الله بن عمر رضى الله عنها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليأتين على امتى كها اتى على بنى اسرائيل حدوالنعل بالنعل حتى ان كان منهم من اتى امه علانية لكان فى امتى من يصنع ذلك وان بنى اسرائيل تفرقت على ثنتين وسبعين ملة وتفترق امتى على ثلاث و سبعين ملة كلهم فى النار الاملة واحدة قالوامن هى يارسول الله قال ما انا عليه واصحابى * واخرج احمد وابو داود عن معاوية ثنتان

وسبعون فى النار وواحدة فى الجنة وهى الجماعة وانه سيخرج من امتى اقوام تتجارى بهم تلك الاهواء كما يتجارى الكلب بصاحبه لايبقى منه عرق ولا مفصل الادخله وعن على رضى الله عنه مرفو عاوالذى بعثنى بالحق لتفترقن امتى عن اصل دينها وجماعتها على اثنين و سبعين فرقة كلهاضالة مضلة يدعون الى النارفاذا كان كذلك فعليكم بكتاب الله عزوجل هو حبل الله المتين ونوره المبين من خالفه قصمه الله ومن ابتغى الهدى في غيره اضله الله وعن مذيفة رضى الله عنه لما اخبره رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاختلاف والفرقة بعده قال قلت يارسول الله فها تامرنى ان ادركت ذلك قال تعلم كتاب الله واعمل به و بها فيه وهو المخرج من ذلك * واحتلف الناس في تعيين الفرقة الناجية فقال المحدثون هم اصحاب الحديث وفي شرح السنة لمحيى السنة الجماعة عند العلماء اهل الفقه وسئل ابن المبارك عن الجماعة فقال ابو بكر وعمر فقيل قدماتا فقال ابوحمزة السكرى وسئل اسعاق بن را هويه عن السواد الاعظم فقال هو محمد بن اسلم الطوسي وقال من قال الفرقة الناجية هي الشيعة الامامية وقال بعض الناس من اهل الكلام الفرقة الناجية الاشاعرة اصحاب ابى الحسن على بن اسماعيل الاشعرى وقال بعضهم هم الواصلية اصحاب ابى مديفة واصل بن عطاء * واختلفوا في تعيين الفرقة الهالكة فقال بعضهم هم المعتزلة والخوارج والشيعة الى آخر ما مال وفي الازهار شرح المصابيع هم المعتزلة والاشاعرة اصحاب ابى الحسن الاشعرى تلمذ الجبائى مدة ثم اعرض عنه وانحاز الى عبدالله بن سعيد الكلابي وابي العباس القلانسي والكلابي والحارث المحاسبي على مذهب واحدوالخوارج والشيعة الى أخرماقال وفي الغنية للشيخ عبدالقادر الجيلاني منهم القدرية ومنهم الحنفية اضحاب ابي منيفة نعمان بن ثابت اقول ان من طلب الحق بالرجال حارفي متاهات الضلال ومن طلب الطريق من التقليد فههما استقصى تعارض عنده الاقوال فيبقى متحيرا هايلا او الى احد الطرفين مايلا وهاويا بهجرد التشهى والاستعلاء وان للضلالة لحلاوة في قلوب اهلها والفرقة الناجية على ما عليه الحماعة والاكثرون وقام عليه البراهين القاطعة الكاشفة عن الحق الصريع هم اهل السنة والجماعة ولكن كل فرقة تدعى انها اهل السنة و الجماعة فلا بدلنامن تصور معنى اهلالسنة والجهاعة متى يحكم بصدقها على فرقة دون فرقة فنقولان السنة عبارة عن قوله وفعله صلى الله عليه وسلم والجماعة التى لاشك في هدايتها

وكونهاعلى سبيل النجاةهم الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين فاهل السنة والجماعة هم النين اتبعوا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وجماعة الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين ولايمكن تعيين فرقة كالحنفية او الشافعية مثلا بانهم الناجية وفيما رواه الترمذى تصريع بذلك ميث سئلرسو لالله صلى الله عليه وسلم عن الفرقة بمن هي فلم عب بتعيين فرقة بانهاهي بل اجاب ببيان طريقة النجاة بانها ماعليه رسول الله واصحابه وفى مديث على وحذيفة رضى الله عنهما بهتا بعة كتاب الله وملازمته وصرح بضلال من ابتغى العلم في غيره والكتاب صريع في ان الله تعالى راض عن الذين اتبعوا الصحابة من المهاجرين والانصار قال الله عزوجل (والسابقون الاواون من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان رضى الله عنهم و رضوا عنه) ولاشك ان الفرقة التي رضى الله عنهم ورضواعنه ليست بفرقة ضالة فثبت ان الفرقة الناجية المسماة باهلالسنة والجماعة الذينهم على السواد الاعظمهم الفرقة التابعة لجماعة الصحابة فيطريقتهم المرضية ولاشك انطريقة الصحابة مى التمسك بالكتاب والسنة والعمل بما اجتمعوا عليه فان لم يوجد قضيته في صريح الكتاب والسنة ولااجتمعوا عليها فيعملون بالقياس ولايلزمون ماقاسوا على غيرهم من القايسين اوعلى غيرهم بل لا يجوز بعضهم للقايسين الامتابعة اجتهاد نفسه ويسوغون على غيره العمل بالسؤال عن اهل العلم عمن شاء اذالمجتهد يخطئ ويصيب فيفوض علم المسائل الاجتهادية الى الله ورسوله وانها يعمل بها عملا بالظن الراجع على احتمال الخطأ * واخرج احمد برواية ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال الامر ثلاثة امر بين رشده فاتبعه وامر بين غيه فاجتنبه وامر اختلف فيه فكله الى الله عز وجليعنى لاتحكم فيه بشعمن نفى واثبات واذاقامت الضرورة على العمل باحد الطرفين يعمل بماغلب على ظنه باجتهاده بالسؤال عمن هذا شانه واجمعوا على عرمة التدين بمجرد الهوى من غير حجة من الحج الأربعة واخرج محيى السنة البغوى في شرح السنة وابوالقاسم اسمعيل بن محمد بن الفضل الاصفهاني باسناد صععه وحكم النووى بصعة الحديث عن عبدالله بنعمرو رضى الله عنهما أنه قالقال رسولالله صلى الله عليه وسلم لايؤمن احدكم حتى يكون هواه تبعالما جئت به * واختلق العلماء في معناه فقال بعضهم انه نفي لكمال الايمان حتى يخالف هواه في متابعة الشرع وقال بعضهم انه نفي لأصل الايماناي لاايمان لاحدكم حتى يعتقد متابعة الشريعة وفساد التدين بالهوى

قال الله عزوجل (ياداودانا جعلناك خليفة في الارض فاحكم بين الناس بالحق ولاتتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله كيف فرع الضلال على متابعة الهوى وان تابعه نبى من الانبياء واجمعوا على حرمة التقول في الالهيات بمجرد الظن والهوى من غير علم قاطع قال الله عزوجل (ومن الناس من يجادل في الله بغير علمويتبع كلشيطان مريد كتب عليه انه من تولاه فانه يضله ويهديه الى عذاب السعير)وقال عزوجل (ومن الناس من يجادل في الله بغير علم ولاهدى ولاكتاب منير ثاني عطفه ليضل عن سبيل الله) وقال تعالى (ومن الناس من يجادل في الله بغير علم ولاهدى ولاكتاب منير واذاقيل لهم اتبعوا ما انزلالله قالوا بلنتبع ماوجدنا عليه آباءنا اولوكان الشيطان يدعوهم الى عذاب السعير) * فاذا علمت ماقررت لك فاعلم أن من لايرى التمسك بمحكمات الكتاب والسنة ونصوصها وزعم ان الاعتصام بالكتاب والسنة خاص لقوم مضواواجتهدوا فهو مبتدع ضالخارج عنسبيل الجماعة من الصحابة والتابعين لهم باحسان اذالجماعة لم يخصوه بقوم دون قوم بل محكم الكتاب ينطق با يجاب التمسك على الكافة بقدر الاستطاعة قال الله عز وجل (واعتصموا بحبل اللهجميعا ولاتفرقوافيه) واغرج مالك بن انس في الموطا مرسلا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تركت فيكم امرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما كتاب الله وسنة رسوله ولوتصدينا لنقل الأيات والاخبار الموجبة للاعتصام بالكتاب والسنة على الكافة لانقضى عمرنا ولبقى منها شعلم نذكره * وقد صح باخبار كثيرة ان من زاد في كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه و سلم شيئامن غير حجة كتخصيص العام وتقييد المطلق فهو مبتدع ملعون على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم فمنها ما اغرج الحاكم عن عائشة رضى الله عنهاقا لتقالرسول الله صلى الله عليه وسلم ستة لعنتهم ولعنهم الله وكل نبى مجاب الدعوة الزايد في كتاب الله والمكذب بقدرالله والمتسلط على امتى بالجبروت ليذل من اعزه الله ويعزمن اذله الله والمستحل لحر مالله والمستحل من عترتى ماحرم الله والتارك لسنتى * فمن خص الأعتصام بقوم مضوا وحرم على نفسه وعلى معاصريه الاعتصام جبلالله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم فقد ابتدع وضل كائنا من كان قلوا اوكثروا ولو الف الف من الوف وكذلك من انكر حجية الاجماع فان حديث لاتجتمع امتى على الضلالة متواترة المعنى ولئن سلمنا ان هذه الاخبار

من باب الآماد ويفيد الظن لا العلم عصل الظن بان الاجماع حجة فوجب العمل به لوجوب العمل بالظن الغالب وتلقى الامة بقبول هذه الاخبار واجمعوا على حجية الاجماع الى زمان ظهور المخالف وكذلك من انكر حجية القياس وقامت على حجيته السنن كعديث معاذ رضى الله عنه حين وجهه رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن وعلى ذلك اجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم الى ظهور المخالف ولكن ينبغى للقايس أن يشاور أهل ألعلم فلعلهم ينبهونه على فساد فيه وهكذا كانت الصحابة يشاور بعضهم بعضا في قضية لم يقم عليها سنة * وكذلك من خص جواز العمل في متابعة مجتهد خاص ولم يسوغ العمل بغير قوله من اقوال العلمام المجتهدين من غير انضام امر السلطان او الوالى بمتابعة مجتهدات هذاالمجتهدالخاص مبتدع خارج عن سنن الصحابة واخترع واجبا فى الدين من غير حجة من الحجم الشرعية بمجرد الهوى المتجارية علاوتها في طبيعته * وكذلك من جوز التدين بمجرد الهوى ولم ينزل المشروعات في منازلها بان لايرى وجوب الاعتقاد بالمحكمات ووجوب العمل على احتمال أن يكون المراد به غيره في ظواهر الكتاب والسنة مثلا ولم يعتقد المسنونات مسنونات على ما شرعت هي عليها مؤكدة اوغير مؤكده اواشتغل بتأويل المتشابهات برأى نفسه او تفسير المجملات من عناي بدع ويضلل اذكل ذلك خروج عن سبيل الصحابة وانها الطريقة المنجية طريقتهم لاغير * وكذلك من يتقول في الآلهيات برأى نفسه أو بتقليد من هذا شأنه ولايسكت عما سكت عنه الصحابة ولايبهم ما أبهمه الله اوينكر السنن الثابتة في أحوال الآخرة ويا ولها على مقتضى رأيه كل ذلك بدعة وضلالة فطريق النجاة اتباع السنة وما عليه الصحابة واماطريق الضلال فمنشعبة وقب ثبت بالسنة انها ترتقي الى اثنين وسيعين واماتعيين الفرق الضالة لم تثبت بالسنة بل ابقيت مجملة فمن عينها عينها برايه وظنه ولأ اعتبار به اذ تفسير مجملات السنة والكتاب يختص بصاحب الشريعة فتعيين الفرق الضالة يقربان تكون بدعة وتقولا من غير علم * وحاصل الكلامان طرق الشرعيات ومذاهب العلم هي الدلائل الاربعة الشرعية فمن انكر ما ثبت بالكتاب ومتواتر السنة اذا كان قطعى الدلالة فهو كافر ومن انكر المجمع عليه اذاكان غير قطعى او حجية الاجماع اوالقياس او العمل بالاجتهاد في مشكلات الكتاب والسنة ومأولاتها او احدث حكما شرعيامن غير حجة شرعية او احدث في العلم مذهبا غير تلك المذاهب الاربعة الشرعية او انكر العمل بخبر الواحد الثقة عن الواحد الثقة او انكر شيئامها وصف الله به نفسه

او وصفه به رسول الله صلى الله عليه وسلم أو وصفى الله بمالم يصفى به الله ورسوله او اتبع متشابهات الكتاب والسنة وتأولها برأيه او انكر للاحاديث المشهورة في احوال الأخرة كعذاب القبر والشفاعة مثلاً فهو مبتدع ضال خارج عن طريق الجماعة وسنن الصحابة واما الاختلاف فىالاجتهاديات بان لايتحقق في المسئلة اجماع ولا يظهر فيها سنة ولو بطريق الاحاد ولم يتحقق فيها سنة مشهورة ولو غير ظاهر عنده فان المشهور بهنزلة الظاهر عنده فليست ببدعة وضلاله بل الاختلاف فيها رحمة وتوسعة كاختلا فهم في مسئلة الاستثناء وتخصيص العام بخبر الواهد والقياس وانتقاض الوضوء بغير الخارج من السبيلين وغيرها من المحتهدات التي لاتكاد تنقضي * وتضليل المخالف في المجتهدات بدعة وضلالة أذ طريقة السلف عدم تضليل أحد الا بمخالفة ألنص والاجماع فان الفرقة الناجية من كانت على طريقة الجماعة وسنن الصحابة كائنا من كان والهالكة من احدث في الدين سبيلاغيرسبيلهم وطريقاغير طريقهم اين كان وكيف كان ومسمى باى اسم كان * فان قيل ان المشاجرات التى بين الصحابة انهانشأت من مخالفة الاجتهاد فلوكانت طريقتهم التوسعة في المجتهدات فلم صاروا الى ما صاروا من المحاربات قلنا ليس منشاً محارباتهم عدم توسعتهم فى الاجتهاديات بل اجتهاد كل منهم ادى الى تقرر الامامة لنفسه اولهن يحارب هو تحت رايته وان الفرقة الاخرى هم الباغية وطاعة الأمام فريضة قطعية اذا لم يخالف الشريعة في ما امر باخبار كثيرة متواترة المعنى كقوله عليه السلام السمع والطاعة وانكان عبدا حبشيا وقد امرنا بمحار بة التي تبغي حتى تفع الى أمرالله ومن لم يتقرر اجتهاده الى ترجيح امامة واحد من الطرفين منهم لازم بيته فمحار باتهم ليست من عدم توسعتهم في الاجتهاديات بل انها نشأت من غصوصية في المسئلة * وكذلك مخالفات الائمة في الأصول الاجتهادية والفروء كابى حنيفة ومالك والشعبى وسفيان الثورى والشافعي واحمدو جعفر الصادق وابن شهاب الزهرى وغيرهم من ائهة الهدى لا توجب بدعة وضلالة أذمنهب كل منهم تلك المذاهب الاربعة الشرعية وانما الاختلاف في طرق الاستنباط ولكن من ينسب نفسه الى مذهب امام كابى حنيفة مثلا ثم يستل عنه جواب مادثة بما قول ائمة الاسلام رضى الله تعالى عنهم في مسئلة كذا وكذافيفتي بانه كذا وكذا وليس له اسناد إلى احد من الائمة بل ولا نسبة للجواب لاحد من الائهة ولومن غير اسناد وانهايا خذه من كتاب من ينسب نفسه الى مذهب ابي

منيفة مثلا ولا يعرف من هو وماحاله ولا ينسب الجواب اليه ولا الى احد من اصحابه بل يقول لو فعل كذا كان كذا ولو قال كذا كان كذا ينسب الى الكذب لان عز والقول لاحد انها يصع بالاسناد المتصل اليه او بوجوده في كلام ثقة معر وفة بالعدالة والمستور في حكم الفاسق في الديانات وان عزاه الى الائمة والمفروض انه لا يعزى القول اليهم فيكون كاذبا في الجواب بان قول الائمة كذا وان زاده على هذا وقال بوجوب العمل بهذا الجواب وتفسيق المنكر او تبديعه او تكفيره يكون مبتدعا ضالامو جبا للعمل بالكذب من غير صحة او تبديعه او تكفيره يكون مبتدعا ضالامو جبا للعمل بالكذب من غير صحة نسبة الى المام ولا قيام حجة عليه من الحجج الشرعية والله المستعان نسبة الى المام ولا قيام حجة عليه من الحجج الشرعية والله المستعان في التصوف في التصوف في القول المناه المستعان في التصوف في التحول التحديد التح

ولقد شاع فيما بين الناس في عصرنا والاعصار السالفة منا الانتساب الى التصوف ودعوى الارشاد والاسترشاد لكن لا يعرفون مامعناه وما الغرض منه ولكنهم يعمهون في ظلمات بعضها فوق بعض أوفي بحرلجي يغشاه موجمن فوقه موج فاشتدالحاجة الى بيانه والارشادالي جهته وان لم يمكن تحديك وتكنيهه اذ هو يحر لا يحاط غوره ولايدرك قعره فنقول و بالله التوفيق التصوف عبارة عن تصفية القلب عن الاخلاق الردية والهمم الدنية وموافقة الرسوم الطبيعية حتى اذا صفي عن الاخلاق الردية واتصف بالاخلاق المرضية وعلاهمته وانحصر على اقامة العبودية على متابعة الرسول في الشريعة ونهى نفسه عن هواها كان صوفيا* وطريقة التصفية ملازمة العمل بالشريعة على نعج السنة والاعراض عن البدعة واعظم اسبابها ملازمة الذكر على الوجه الذي يتلقى من مشايخ الحقيقة كما يسندونه إلى رسو لالله صلى الله عليه وسلم برواية الصديق وعلى بن ابي طالب وسلمان رضى الله عنهم ويذكرون الرجال في البين كلهم ثقات عدول لازموا الطاعات وجمعوا علوم الدراسة بعلوم الوراثة وبمثله يثبت صحة العمل ثم يشاهد اثاره على قدر استعداد الطالب بتقدير الله انشاء الله وليس الخبر كالمعاينة * ولابد من مراعاة حدود الشريعة والنزام آدابها من طيب المطعم واخماص البطن والصمت والسهر وتقديم الاولى فالأولى والاهم فالاهم فانهاذا لم يعمل على هذا كان متبعاللهوى لا لموجب العلم ولياً خذ في كل ذلك بالقصد من غير غلو ولا تقصير *فلا بد اولا من احكام علم التوحيد والمعرفة على طريق الكتاب والسنة واجماع السلف الصالح عليه بحيث يتيقن بصحة ما عليه اهل السنة والجماعة فان وفق لما فوقه من نفي الشبه التي يعترضه من خاطر اوناظر فذاك وان اعرض عن خواطر السوع اعتصاما بالجملة التى عرفها و تجافى عن الناظر الذى يحاجه فيه و يجادله عليه و باعده فهو في سعة

انشاء الله * ثم لابد من تصحيح الاعمال ومعرفة علومها وهو علم الاحكام الشرعية من الصلوة والصوم وسائر الفرايض وعلم المعاملات من النكاح والطلاق والمبايعات وسائر ما اوجب الله تعالى او ندب اليه ومالا غنى به عنه من امور المعاش والواجب على العبد الاجتهاد في طلب هذا العلم واحكامه على قدر ما امكنه ووسعه طبعه وقوى عليه فهمه وهذهعلوم التعلم والاكتساب عثم الواجب عليه علم أفات النفس ومعرفتها ورياضتها وتهذيب اخلاقها ومكايد الشيطان وفتنة الدنيا وسبيل الاحتراز منها وهذا العلميسمى علم الحكمة * واذا استقامت النفس على الواجب وصاعت طباعها وتادبت باداب السبيل من حفظ جوارحها واطرافها وجمع مشاعرها وحواسها سهل عليه اصلاح اخلاقها والجامها على خلاف هواها وعز وفها عن الدنيا واعراضها عنها فعند ذلك يمكن للعبد مراقبة الخواطر وتطهير السرائر والعلم المتعلق بذلك يسمى علم المعرفة * ثم وراء هذا علوم المشاهدات والمكاشفات وهى التى تختص بعلم الاشارة اذ مشاهدات القلوب ومكاشفات الاسرار لايمكن العبارة عنها على التحقيق بللايعلمها الامن وجدتك الحالات ونازل تلك المقامات وهو العلم الذي تفردت به الصوفية بعد جمعهم سائر العلوم خرق الحجب انوارهم وجالت حول العرش اسرارهم فهمواعز الله واعرضوا عما سوى الله آذانهم واعية واسرارهم صافية فلذلك سموا صوفية * والغايات المترتبة للازمة ذكر الله عما لا يحيطها العبارات وتنقطع دونها الاشارات ونحن نذكر بعضا منها ارشادا للطالب لغرض السلوك وغايته * فهنها اليقين وهو على معنيين الأول المعرفة الحقيقية الحاصلة جيث لايشك فيه ويمتنع التشكيك سواءمصل بنظر او بغير نظر فاليقين على هذا علم حقيق لاشك فيه واماميل النفس الى التصديق بشئ جيث يغلب عليها ويغشاها ولايخطر بالبال نقيضه ولوخطر لابت عن قبوله ولكن لاعن تحقيق بضرورة اوبرهان بللواحسن التأمل والاصغاء الى التجويز اتسعت نفسه للقبول فليس من اليقين في شع بلهذا يسمى علم طما نينة وهو حال العوام والمتكلمين واكثر المتفقهة في الشرعيات رسخت في نفوسهم بمجرد السماع حتى ان كل فرقة تثق بصحة مذهبها واصابة امامها ومتبوعها كأن امامها معصوم من الخطأ كالانبياء حتى لوذكر لاحدهم امكان خطأ امامه لاستنفر واستخف * والثاني تسلط العلم على النفس وتشربه فيها حتى يكون هو الغالب المتحكم والمتصرف فليس الاعتبارفيه الى التجويز والتشكيك بل الى الاستيلاء

والغلبة على القلب ونعن اردنا بقولنا أن من ثمرات المداومة على الذكر تحصيل اليقين اليقين بمعنييه جميعا وهو نفي الشك وتسلطه على النفس حتى يكون العلم هو الغالب المتحكم على الهوى وموافقة الرسوم ومعنى الاستيلاء والغلبة والتحكم هو المراد من كون العلم في القلب فيما اخرجه الدارمي عن الحسن البصرى قال العلم علمان فعلم في القلب فذاك العلم النافع وعلم على اللسان فذلك هو حجة الله عزوجل على ابن آدم فان العلم انما ينفع اذا كان غالبا متحكما على الهوى واما اذا غلبه الهوى واستتبع العلم فلاخير فيه قال الله عزوجل (ولاتتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله) ولذا قال مالك رضى الله عنه من تفقه ولم يتصوف فقد تفسق ومن تصوف ولم يتفقه فقد تزندق ومن جمع بينهما فقد تحقق فان المشر باللعلم في القلب انها هو التصوف فان الفقيه اذا لم يتصوف لم يتشر بالفقه في قلبه ولم يتحكم عليه فيتفسق بمخالفة علمه واما الصوفى الجاهل فيتدين بغير دين الله من البدع والاهواء الشايعة في الناس فيكون زنديقا مبتدعا ولا يكون في الحقيقة صوفيا اذ قولك صوفى جاهل متناقض في نفسه كقولك يهودى فقيه وسنى مبتدع وأما قولك فقيه فاسق فهو كقولك مؤمن عاص لا تناقض فيه. ولذلك قال ابوطالب المكى الفقه والتصوف علمان اصليان لايستغنى احدهما عن الاخر بمنزلة الاسلام والايمان والجسم والقلب وجميع ماجاء به الانبياء من اوله الى آخره عا يقصد تحصيل اليقين فيه. وانا اشيرك بهثال لتعتبر به غيره فان الشرع قد ورد بانه تعالى يعلم السرواخفي وكل المؤمنين في التيقن به بالمعنى الاول وهو عدم الشك سواسية واما بالمعنى الثاني وهو المقصود فهو عزيز يختص به الصوفيون الصديقون وثمرة اليقين في التصديق بعلمه تعالى ان يكون الانسان متادبا في جميع احواله مجترزاعن كل حركة تخالف هيئة الادب ويكون فكرته الباطنة كما هو في اعماله الظاهرة اذ يتعقق بيقينه ان الله تعالى مطلع على سريرته وهذا المقام من اليقين يورث الحياء والخوف والانكسار وجملة من الاخلاق المحمودة وهذه الاخلاق تورث انواعا من الطاعات فاليقين ثمرة من ثمرات نور الذكر يقدفه الله في قلب عبد عند طهارته عن الخبائث ويترقى حتى يصير يقين رجل موازنا ليقين العالمين وفي الحديث لووزن ايمان ابي بكر بايمان العالمين لرجع * والعجب كل العجب عن يسمع امثال هذه الاقوال من صاحب الشرع صلوات الله عليه ثم يزدري ما يسمعه على

وفقه ويزعم انه من كلام الصوفية وهو غير معقول ولاير وىمثل في كتب الفروع والكلام فينبغى الثبات فيها نحن عليه فعند ذلك يضيع المسكين رأس ماله الايسمع هذا المغرور الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما فضل عليكم ابوبكر بكثرة صوم ولا صلوة وانها فضل بسر في صدره فان هذا السر خارج عن بضاعة الفقها والمتكلمين اذ الاعتقاد الذي يعتقده العامي لايزيد عليه المتكلم الافي تحرير الكلام والمجادلة ولذلك سميت صناعته كلا ما لا يعجز عنه عمر وعثمان وعلى وسائر الصحابة حتى يفضلهم ابوبكر فيه لابل هو نوع يقين ومكاشفة ومعرفة بالله تعالى وهو بحر لا يدرك منتهى غوره واقصى درجات البشرفيه رتبة الانبيام ثم وثم وأما من لم يحصل له اليقين في تصديقه بعلمه تعالى فر بها يسترسل بهواه ولا يستحيى من الله ويرتكب المعاصى من غير مبالاة بل ربها يزيد على هذا ويقول كيف يعلم الله السر واخفى وما علمه ومن اين حصل اذ هوامر يغاير الذات وكل ما يغايره عكن فلابدله من علة فها علته ولا يجوزان يكون غير الذات فتعين أن يكون العلة هو الذات وليس مختارا والا يلزم حدوث العلم بل موجب فيه فمن اعتقد بهذا فهو مؤمن والايلزم نفي العلم عنه فيكون كافرا يستتاب والا فيقتل يتقول بهذا وامثاله من الهذيانات و يحادل في ألله ثاني عطفه ليضل عن سبيله بغير علم و يغشاه الغفلة والظلمات بعضها فوق بعض ولا يدرى المسكين أن مقتضى التصديق بان الله عالم الحياء منه والامتناع عن المعصية خصوصاعن الأجتراء على التقول على الله وتوصيفه باوهام بغير ما في كتابه أو سنة رسوله هذا وأكن الاصم لا يسمع والاعمى لا يبصر وقد ولوا مدبرين وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أخاف على أمتى الأضعف اليقين * ومنها التوهيد وهو على معنيين احدهما التصديق بكلمتى الشهادة بحيث لايكون في القلب مخالفة وانكار لمفهوم هذا القول وهو توحيد عوام الخلق والمتكلمين فان التوحيد الحقيقي عبارة عن امر آخر لا يفهمه اكثر المتكلمين وان فهموه لم يتصفوا به فانهم لايزيدون على العامى الابصناعة ومعرفة طرق المجادلة وجميع خاصية هذه الصناعة لم يكن يعرف منها شع في العصر الأول وكان العلم بالقرآن عندهم هو العلم كله * وثانيهما وهو التوهيد الحقيقي ان يرى الاموركلها من الله بحيث يقطع الالتفات من الوسايط بل يرى

الوسايط مسخرة لاحكم لها فان المصدق بهذا مؤمن فان انتفى عن قلبه امكان الشك فهو موقن باحد المعنيين وانغلب على قلبه غلبة يقطع التفاته عن الاسباب والوسايط ولايرى الخير والشر الامنه ولا يخاف ولايرجو الامنه فهو موحد بالتوحيد الحقيقي وموقن في توحيده بالمعنى الثاني * فالتوحيد الحقيق باب من ابواب الايقان الحقيقي ومن ثهراته التوكل وترك شكاية الخلق والرضا والتسليم لحكم الله ولا يعبد غير الله ولايتبع الهوى فان من اتبع هواه فقد اتخذ هواه معبوده قال الله تعالى (افرأيت من اتخذ الهه هواه) وقال عليه السلام ابغض اله عبد في الارض عند الله الهوى ولا يبالى بهدح الناس ولاذمهم * وفي الحكم متى الهاك عدم اقبال الناس عليك او توجهم بالنم اليك فارجع الى علم الله فيك فانكان لايقنعك علمه فمصيبتك بعدم قناعتك بعلمه اشد من مصيبتك بوجود الاذى منهم والناس في التوحيد على ثلاثة اقسام غافل منهمك قويت دائرة مسهم فقيدتهم فنظروا الاحسان من المخلوقين ولم يشهدوه من رب العالمين فان اعتقدوا ذلك بقلو بهم انه منهم فهذا شرك جلى بخرج صاحبه عن دائرة التوحيد ويوقعه في الكفر وان اسندوا الى غير الله وسكنوا الى سواه مع سلامة عقيدتهم فهذا شرك خفي يخرج صاحبه عن مقائق الايمان * وصاحب حقيقة غاب عن الخلق بشهود الملك الحق فلم يقع لهم التفات اليهم وفنوا عن رؤية الاسباب بشهود مسبب الإسباب فهذا عبد مواجه بالحقيقة ظاهر عليه نور الحق سالك لطريقة الحق واستولى على غايتها ونهايتها غيرانه غريق انوار التوحيد ومطموس عليه أثار الوسائط قد غلب سكره على صحوه وجمعه على فرقه * واكمل منه عبد شرب فازداد صحوا وغاب فازداد حضورا فالجمعه بحجبه عن فرقه ولافرقه يحجبه عن جمعه يعطى كل ذى قسط قسطه و يوفى كل ذى مق مقه * وقال أبو بكر الصديق رضى الله عنه لعائشة رضى الله عنهالها نزلت برائتها من الأفك على لسان رسول الله ياعائشة اشكرى رسول الله فقالت والله لااشكر الاالله دلها أبو بكر على المقام الاكمل مقام البقاء المقتضى لاثبات الآثار وقال الله تعالى (ان اشكرلي ولوالديك) وقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لم يشكر الله من لم يشكر الناس وكانت هي في ذلك الوقت منقطعة عن بشريتها غايبة عن الآثار فلم تشهد الاالواحدالقهار * ومنهاقوة الخوف والرجاء فانهما جناحان بهما يطار الى كل مقام محمود ومطيتان بهما يقطع عقبات طريق الآخرة ولايقود الى الجنة مع كونها محفوفة بانواع المكاره الا ازمة الرجاء ولايصد عن الحجيم مع كونها محفوفة بالشهوات

واللذات الاسياط الخوف فلابداذامن الاهتمام بهما والاشتغال بمايوصل اليهما و في الحديث رأس الحكمة مخافة الله وعن الفضيل من خاف الله دله الخوف على كل خير وعن ابى سليمان الداراني مافارق الخوف قلباالاخرب والخوف والرجاء وصفان متلازمان فان من رجى محبوبا فلابدان يخاف فوته فانه اذا لم يخف الفوت يكون جازما بالحصول فيكون امنا لاراجيا وكذلك من لميرج الحصول يكون قانطا لاخائفا ولكن يجوزان يغلب احدهما على الأخر فيشتغل القلب اباحدهماعن الأخر ولايلتفت اليه وهما مجتمعان عنده * ومما اشتدعنه خوف العارفين والعالمين العاملين سو الخاتمة ومعناه الختم على الشك والجحود وينحصر سببه فى فنين * احدهما يتصور مع تمام الزهدوالورع كالمبتدع الزاهدفان عاقبته مخطرة جدا وان كانت اعماله صالحة وليس المراد بالبدعة مذهب بعينه بل المراد بها ان يقول الرجل فى ذات الله وصفاته وافعاله خلاف ماعليه الحق و نطق به الشريعة ويعتقده على خلاف ماهو عليه اما برأيه ومعقوله واما اخذا بالتقليد مهن هذا حاله فانكل من اعتقد في الله تعالى وفي صفاته شيئًا على خلاف ما هو عليه اما تقليدا واما برأيه ومعقوله فهو فيهذا الخطر والزهد والصلاح لايكفيان لدفع هذا الخطر بل لاينجى منه الا الاعتقاد الحق والبله بمعزل عن هذا الخطر اعنى الذين امنوا بالله ورسوله ايمانا مجملا ولم يخوضوا في البعث ولم يشرعوا في الكلام استقلا لا ولااصغوا الى اصناف اهل الكلام وفي الحديث عليكم بدين العجايز واكثر اهل الجنة البله ولذلك منع السلف من الكلام والتفتيش عن هذه الامور وامر وا الخلقان يقتصروا على الايمان بهاانز لالله جهيعاو بكل ماجاء من الظواهر مع نفي التشبيه ومنعوهم عن الخوض في التأويل * ولكن الآن قد استرخى العنان وفشى الهذيان وادعى كلجاهل منهم كمال الاحاطة بكنه الحق واعتقدكل سفيه منهم ما وافق طبعه بظن وحسبان انه ايمان وايقان وظن ان ماقنع به من خرص وتخمين علم اليقين وعين اليقين ومثالهم مثال من انكسرت سفينته وهو في ملتظم الامواج يرميه موج الى موج وربهايتفق ان يرميه الى الساحل وذلك بعيد والهلاك اغلب عليه ومايدريهم انه لايشملهم عموم قوله تعالى (وبدالهم من الله مالم يكونوا يحتسبون) وقوله تعالى (قلهل ننبئكم بالاخسرين اعمالا الذين ضل سعيهم في الحيوة الدنيا وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا) * و ثانيهما ضعف الايمان في الاصل ثم استيلاء حب الدنيا على القلب فيورث ذلك انهما كا

فى اتباع الشهوات حتى يتراكم ظلمة الذنوب على القلب فاذا جائت سكرات المهوت يتألم القلب باستشعار فراق الدنيا ويرى ذلك من الله فيخشى ان يثور فى باطنه بغض الله عز وجل فان اتفق زهوق روحه فى تلك اللحظة التى خطرت فيها هذه الخطرة فقد ختم له بالسوئ وهلك هلاكا مؤ بدا والسبب الذى يفضى الى مثل هذه الخاتمة هو غلبة حب الدنيا والركون اليها والفرح باسبابها فمن وجد فى قلبه حب الله تعالى اغلب من حب الدنيا فهو ابعد من هذا الخطر وحب الدنيا رأس كل خطيئة وهو الدائ العضال وقد عم اصناف الخلق قال الله تعالى (قل ان كان آباء كم وابناء كم واخوانكم واز واجكم وعشيرتكم واموال اقتر فتموها و تجارة تخشون كسادها ومساكن أترضونها احب اليكم من الله ورسوله وجهاد فى سبيله فتر بصواحتى يأتى الله بامره) *

فيما يتعلق بمواقيت الصلوة اخرج ابو داود والترمذي برواية ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم امنى جبرائيل عند البيت مرتين فصلى بى الظهر حين زالت الشهس وكانت قدر الشراك وصلى بي العصر حين صار ظلكل شئ مثليه وصلى بى المغرب حين افطر الصائم وصلى بى العشاعين غاب الشفق وصلى بى الفجر حين حرم الطعام والشراب على الصائم فلما كان الغد صلى بى الظهر حين صار ظل كل شع مثله وصلى بى العصر حين كان ظله مثليه وصلى بى المغرب مين افطر الصائم وصلى بى العشاء الى ثلث الليل وصلى بي الفجر فأسفر ثم التفت الى فقال يا عمد هذا وقت الانبياء من قبلك والوقت ما بين هذين الوقتين * اقول قول قوله عليه السلام حين غاب الشفق مثلا يحتمل اشتراط تحقق العلامة اعنى غيبو بة الشفق و يحتمل تقدير الفصل بين المغرب والعشاء بتلك المدة اعنى ما بين غروب الشمس وغروب الشفق بحيث لايكون تحقق ألعلامة شرطا لوجوب الصلوة بلالشرط تحقق المدة الفاصلة حتى اذا استقر الشمس في الجوّسنين ولم يتحققشع من تلك العلامات اعنى طلوع الفجر ودلوك الشمس وصيرورة ظلالشع مثليه وغروبها وغروبالشفق يجب الصلوات الخمس في مقداريوم وليلة من تلك السنين مفصولة بتلك المدة التي يتحقق بين تلك العلامات وعديث الدجال وهو ما اخرجه الترمذي برواية نواس بن سمعان قالذ كر رسول الله صلى الله عليه و سلم الدجال قلنا يارسول الله ومالبثه فى الارض قال اربعون يوما يوم كسنة ويوم كشهر ويوم حجمعة

وسائر ايامه كايامكم قلنا يارسول الله فذلك اليوم الذى كسنة اتكفينا فيه صلوة يومقال الالقدرواله قدره التعق بيانا لحديث امامة جبرائيل بان المراد منه الفصل بين الصلوات بتلك المدة لاتحقق العلامات وانما تعتبر العلامات عند تحققها تيسيرا على العباد باضافة الوجوب الى الامر الظاهر واما اذا لم يتعقق بعض العلامات كغيبو بة الشفق في بلاد نامع تحقق المدة فيبنى الامر على الحقيقة ويتقدر بالمدة ويضاف الوجوب على تحقق المدة وهذا ايضا بناء على الظاهر من وجه فان اسباب المشروعات في الحقيقة امارات على ايجاب الشارع لا انها موجبة فى الحقيقة * واخرج مسلم برواية بريدة قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب قبل ان يغيب الشفق وصلى العشاء بعد ما ذهب ثلث الليل فلو حمل قو له حين غاب الشفق في حديث الامامة على اشتراط تحقق العلامة يتحقق التعارض بين الحديثين باعتبار بلادنا لانقوله صلى العشاء بعد ماذهب ثلث الليل يقتضى وجوب العشاء بذهاب ثلث الليل واشتراط غيبو بة الشفق يقتضى عدم وجو بها لعدم تحقق السبب فيجمع بينهما بحمل الظرف على تقدير المدة لاعلى اشتراط العلامة وعلى ذلك يحمل الروايات التي في الفروع فان قولهم وقت المغرب من الغروب الى غيبة الشقق معناه ان وقته ممتدالى غيبة الشفق ومقدر بتلك القدروان لم يتحقق العلامة اذ قولك أتيك الى الاراحة محمول الى وقت الاراحة وان لم ية حقق الارامة وكذلك قولهم اول وقت العشاء مين يغيب الشفق معناه حين مضى مدة يغيب فيها الشفق وأن لم يتحقق غيبو بة الشفق الأان العلامات اذا تحققت يعتبر حقيقتها ليعلم وجود المدة بيقين ويتحقق الوقت على تقدير اشتراط العلامة ايضا واماعلى تقدير عدم تحقق العلامات فيعتبر المدة فقط اذكون الصلوات فى اليوم والليلة خمسة ثابتة بالاجماع والسنة المتواترة المعنى فلا يعبا في مقابل باحتمال اشتراط العلامة مع كونه مرجوها والمرجوح لايعتبر في مقابلة الراجع فكيف في اسقاط صلوة ثابتة بالسنة القطعية والاجماع القائمة * فقولهم ومن لم يجد وقت العشاء والوتر لم يجبا معناه اذا طلع الفجر كما غربت الشمس بان لايتحققق مدة غروب الشفق في البلاد التي تغرب فيها الشفق وافتى البقالي بعدم الوجوب على هذا التقدير وقاسه على سقوط غسل اليدين المقطوعين من المرفقين في الوضوع وافتى بعضهم بوجو بهما المبقالي ان اوقات الصلوة كما انها شرط الاداعظر ف للمؤدى ولايمكن وجود الصلوة بدون

الظرف كما لايمكن اقامة فرض الغسل بدون محل الفرض والتكليف انها هو بقدر الوسع * وامن افتى بالوجوب ان اعتبار تلك المدة في الفصل بين الصلوات يسقط بادنى سبب كمايسقط فى العرفة والجمع و يجوز الجمع فى السفر بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء عند مالك والشافعي * واخرج الترمذي وابو داود عن معاذ بن جبل قال كان النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك اذا زاغت الشيس قبلان يرتحل جمع بين الظهر والعصر وان ارتحل قبل ان تزيغ الشمس اخر الظهر حتى ينزل للعصر وفي المغرب مثل ذلك اذا غابت الشمس قبلان يرتحل جمع بين المغرب والعشاء وأن ارتحل قبل ان تغيب الشمس اخر البغرب حتى ينزل للعشاء ثم عمع بينهما * فاذا امكن اعتبار مدة الفصل بان يمتد الليل بعد الغروب الى حين غيبة الشفق في البلاد التي يغيب الشفق فيها يتقدر الوجوب بتلك المدة وان لم يمكن بان يطلع الفجركما غربت الشمس من غيران يمتدالوقت الى حين غروب الشفق في البلاد الاخرى يسقط اعتبار الفصل اذ كون الصلوات في اليوم والليلة غمسة ثابت بالسنة القطعية وفي اعتبار المدة في الوجوب مساغ الاجتهاد والثابت بالقطعي لأيسقط بما فيهمساغ الاجتهاد ولو فرض مماثلة المثبت للعبادة بالمسقط لها فى الثبوت والقوة لاوجب الاحتياط الاخذ بالمثبت فكيف اذا كان المثبت قطعيا والمسقط مما فيه مساغ للاجتهاد * ونظيره ستر العورة واستقبال القبلة فانهما يشترطان في صحة الصلاة ما وجد الثوب وعلم الجهة واما اذ الم يوجد الثوب ولم يعلم الجهة بجوز الصلوة عاريا ومتحريا فكذا هذا فان الله تعالى اوجب على كافة الامة في اليوم والليلة خمس صلوات وشرط صحتها الوقت اذا تحقق واما اذا لم يتعقق يسقط اعتبار الوقت اذ الوجوب في الحقيقة با جاب ألله تعالى لأبالوقت والتكليف بالوسع وتحقيق مدة الفصل ليس فئ وسعنا فيسقط اعتبارها عندالضرورة لكن الساقط بالضرورة يقدر بقدرها فيعتبر الفصل بين الصلوتين بقدر الأمكان ولوساعة * واما ماقيل ان العشاء يسقط فى البلاد التى لاتغيب الشفق فيها وان تحقق المدة التى تغيب الشفق فيها فى البلاد الاخر فهو تقول فى مقابلة النص القطعى بهجرد الرأى ولا على العمل لأحد بقوله اذ العمل بقول العلماء انها يجوز للعوام اذالم يعلم خطأه بيقين واما اذا علم انه مخطئ بيقين فلا يحل العمل بفتواه لقو له تعالى (تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم الانعبد الاالله ولايتخذ بعضنا بعضاار بابا من دون الله) وقوله تعالى

(اتخذوا احبارهم ورهبانهم اربابا من دون الله) ولا يكون معذورافي جهله وخطاءه الذ الموضع ليس بموضع الاجتهاد فان الاجتهاد في مقابلة السنة المتواترة والاجماع القطعي باطل قطعا وخبر الواحد لايقابل المتواتر وان كان نصابل محكما فكيف اذا كان محتملا بل كان احتمال اشتراط العلامة مرجوحا بحسب اللغة وساقطا بالكلية باعتبار القراين الشرعية هذا والله اعلم بالصواب *

فيها يتعلق بصلوة الجمعة وهي فريضة بالكتاب والسنة اماالكتاب فقوله تعالى (ياايها النين أمنوا اذانودى للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله) فان المراد بالذكر الصلوة واما السنة فما اخرجه ابو داود عن طارق بن شهاب رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة الاعلى اربعة مملوك او امراة اوصبى او مريض * واخرج مسلم برواية ابن عمر وابي هريرة رضي الله تعالى عنهم قال سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على اعواد منبره لينتهين اقوام عن ودعهم الجمعات اوليختمن الله على قلوبهم ثمليكونن من الغافلين * واخرج ابو داود والترمذي وابن ماجه والدارمي والنساءي بر واية ابي الجعد الضهيري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ترك ثلاث جمع تها ونا بهاطبع الله على قلبه واخرجه مالك عن صفوان بن سليم وأحمد عن ابى قتادة واجمعت الأمة على فرضيتها وصرح اصحابنا بتكفير جاحدها * وشرط ادائها عندابي منيفة رحمه الله واصحابه المصر فلايؤدى في المفازة والقرى * وقال مالك والشافعي يجوز اقامتها فى القرى لعموم قوله تعالى (ياايها الذين آمنوا اذا نودى للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله) ولما رووه عن ابن عباس رضى الله عنهما ان اول جمعة جمعت بعد جمعة في مسجدرسول الله صلى الله عليه وسلم جواثاقرية في البحرين ولنا ما اخرج البيهقي في المعرفة عن على رضى الله عنه انه قال لاجمعة ولاتشريق ولاصلوة فطر ولااضحى الافى مصرجامع اومدينة عظيمة وفي المبسوط لشيخ الاسلام خواهر زاده ذكره ابويوسف فىالامالى مسندا مرفوعا واما قوله تعالى (فاسعوا الى ذكر الله) ليس على عمومه اجماعا اذ لا يجوز اقامتها في البراري ولا في كل قرية عند مالك والشافعي ايضا بل يشترط أن لايظعن عنها اهلها صيفا ولاشتاع فخصصاه بتلك القرى والامصار اخذا بالمتيقن اذعدم

الجواز فى البرارى متيقن اجماعا والاخبار فى القرى متعارضة ولا تخص بمثلها عمومات الكتاب فيعم الخطاب لاهل الامصار والقرى * ولا بى منيفة واصحابه ان جواز الجمعة في القرى مشكوك فيه لاشتراط بعض الخبر في جوازها المصر فاشترطناه ليصع الجمعة بلاشبهة ويقام الشعاير بجمع عظيم لان اهلالقرى يرغبون في اقامتها فاذا لم تجز في قراهم نزلوا الامصار فيعظم السواد ويكثر الجماعة ويصع الجمعة بلاشبهة وان لم يحضر والاحرج لهم اذباقامتها الهلالمصار تقام شعائر الاسلام* اقولهذا انها هو في دياريوجد فيهاالامصار واما اذا توزع الناس فى القرى ولم يوجد فى ديارهم مصركها فى دارنا فان المصر الشرعى لايوجد في ديارنا لانه عند علمائنا كما في ظاهر الرواية موضع له امير وقاض ينفذالاحكام ويقيم الحدود وعن ابى منيفة انه بلدة كبيرة فيهاسكك واسواق ولها رساتيق وفيها وال يقدر على انصاف المظلوم من الظالم بعلمه اوعلم غيره وليس فى ديارنا موضع كذلك فيجب اقامة الجمع والاعياد فى القرى اذ وجوبها ثابت بالكتاب والسنة القطعية والاجماع القائمة واشتراط المصرمما فيه مساغ الاجتهاد فلو شرطناه في ديارنا لسقط الجمع والاعياد بالكلية ولكن الثابت بالقاطع لايسقط بالمحتمل ولايكني اقامة اهل مصر او ديار للجمع والاعياد عن اقامة اهل مصر او ديار آخر لهمافان اهل مصر او ديار اذا اصر واعلى ترك الجمع والاعياد امر وا بهما فان ابو اقوتلوا على ذلك بالسلاح ولا كذلك اذا اقامهما بعض اهل المصر وترك الأخرون * وكذلك اذا اصر اهل مصر على ترك الاذان والاقامة يؤمرون بهمافان ابواقو تلواعند محمد رحمه الله وقال ابويوسف المقاتلة بالسلاح عندتر ك الفرائض والواجبات واما السنن فانها يؤدبون على تركها ولايقاتلون ليظهر الفرق بين الواجب وغيره ويقول محمد ما كان من اعلام الدين فالاصرار على تركه استخفاف بالدين فيقاتلون على ذلك * فقول الفقها وشرط ادائها المصر معناه يشترط في جواز ادائها المصر اذا وجد ليتحقق شرائطها بلاشبهة كمافى ديارهم وامااذالم يوجد المصر فلايسقط الجمعة الثابتة بالادلة القاطعة لعدم تحقق الشرط الاجتهادى وهذا كماان شرطجواز الصلوة ستر العورة وطهارة الثوب اذاوجد الثوب الطاهر واما اذا لم يوجد الثوب الطاهر لايسقط الصلوة لعدم وجوده بلتجب عاريا او بالثوب النجس وكذلك اركانها من الركوع والسجود والقيام تسقط بعدم القدرة وتجوز الصلوة مومياعلى جنبه اومستلقيا ولايسقط

عن الذمة الابالموت أو الاداء هذا في الشرط القطعى والركن الثابت بالاجماع فكيف في الشرط الاجتهادي وهذا الذي افتيت بوجوب الجمعة في القرى عند عدم المصر في الديار مذهب ابي منيفة اذمذهبه بل مذهب جميع اهل العلم ترجيح القاطع على المحتمل بل ترجيح الاقوى على الاضعف وترجيع المثبت للعبادة على النافي لهاخصوصا اذا كانت من شعاير الدين والمنهب عبارة عن طريقة مسلوكة في الاجتهاد والترجيح لاعن الفتوى اذهى مذهب اليهالامذهب فيها وانهايطلق المذهب على المذهب فيها لاالمذهب اليها فان مذهب الذاهب الى الكوفة مثلاً انماهو طريقها لاالكوفة نفسها والعلما الحنفية يرون وجوب سلوك مسالك ابى منيفة وطرقه في الاجتهاد والاستنباط لما راوها احوط الطرق واوثقها وبيانها يطول وليس هذا موضعه وانها يبين هو بتمامه في كتب الاصول ولا يرون وجوب العمل بفتواه بالايحوزون الفتوى بقوله مالم يعلم من اين قال اذمنه هبهم كافة ان لا يحل الفتوى لاحد مالم يعلم من أين يفتى وهو رحمه الله افتى في ديارهم وعامة دور الاسلام باشتراط المصر في اقامة الجمعة ليتحقق شرطها بيقين ومذهبه ومذهب الكل الاخذ بالاحتياط في اثبات العبادات واعتبار شرايط الصحة وانكانت ظنية ماامكن اعتبارها واذا لم يمكن اعتبارها فلايسقط العمل الثابت بالقاطع لعدم تحقق شرط الاداعبل لعدم تحقق ركنه كهافي القيام والقعود والسجود والركوع وستر العورة وطها, ةالثوب واستقبال القبلة * وغن نفتى فى ديازنا على مقتضى منهبه بلمنهب كافة العلماء بوجوب الجمعة فى قرى ديارنا فان اشتراط المصر سقط فيها لضرورة لزوم سقوط الجمعة بالكلية والاحكام الاجتهادية تختلف باختلاف الاحوال والامصار الاترى الى محمد يفتى بنجاسة الروث نجاسة خفيفة لاختلاف العلماع في نجاسته يقول ان اباحنيفة يقول بنجاسته نجاسة غليظة ومالك يقول بطهارته وكل ماساغ الاجتهاد في طهارته فهو مخفف فلماقدم الرى ورأى بلوى الناس فيهارجع عن قوله الاول وافتى بطهارته وقال ان الروث لايمنع وان كان كثيرا فاعشا ولكن يجب ان يقيمولالجمع والاعياد فى القرى الكبيرة التي يتعقق فيها المساجد الثلاثة او اكثر ليتعقق شرط المصر ولوعلى الرواية المرجوحة وهي ماروى ابي عن يوسف وافتى به كثير من الفقهاء المصر موضع لواجتمعوا في اكبر مساجدهم لم يسعهم اذا الساقط للضرورة يقدر بقدرها * ولايظنن قاصر ان هذا يخالف قول ابي منيفة صريحا فكيف يكون فتوى على مذهبه فان مذهبه التمسك بالكتاب والسنة

والاجماع والقياس وترجيع الراجع من الادلة واعتبار الاحتياط في الاعمال اثباتا وصحة لاالقول باشتراط المصر لاقامة الجمعة في جميع الديار بل في الديار التى يوجد فيها المصر ولو فرض انه رضى الله عنه اشترط المصر في اقامة الجمعة في جميع الديار لما كان فتوانا مخالفالمنه مه وان كان مخالفالفتواه اذمنه بل منهب كافة اهل العلم ترجيع الراجع من الادلة لاا يجاب العمل بفتواه فيجوز ان لايبلغه الدليل الراجع فيفتى بالمرجوح ويكون مأجورا فى فتواه لاجتهاده وان لميصب ماهو الصواب ولكن من يبلغه الدليل يفتى بالراجع لابفتواه اذلو افتى بفتوى ابى حنيفة رحمه الله لكان مخالفا لمنهب ابى حنيفة ومخالفة المنهب لا يجوز لكونه احوط الهذاهب عندهم واما مخالفة فتواه فيجوز بل قد يجب ولذلك ترى العلماء من اهل مذهبه ينقلون فتواه ويصرحون انه ظاهر الرواية منه ويفتون بخلافه * وهذا كما أن مذهب أهل السنة التمسك بالادلة الاربعة الشرعية وعدم التأول بالرأى والهوى فهن سلكذ لك المسلك واعتصم في عقايك بالادلة الشرعية القطعية فهو سنى وان قال بكون الصفات عين الذات كالصوفية الصافية وصاحب المواقف وصاحب قصد السبل ومن تابعهما من المتكلمين بظن انه ثابت بالقاطع فيكون هو مخطئا في خصوص تلك المسئلة لافي المنهب * ومذهب اهل الاعتزال ترجيع الرأى على نصوص الكتاب والسنة والتأول بالرأى الغير المأخوذ من الادلة الشرعية فمن ذهب ذلك المذهب فهو معتزلي المنهب وان اعتقد وجود الصفات الحقيقية وانهاليست بعين النات ولا بغيرها كما هو الحق وقام عليه القواطع فان الاصابة في مسئلة لا يجعله من الفرقة الناجية مادامسالكالمسلك البدعة والضلالة وذاهبا في مذهب التشهى والهوى * ومنه بالشيعة اعتقادعصمة الائمة فمن اعتقد عصمة امامه ولم يجوزله الخطأ وتدين بكل ماقال امامه وان كان مخالفالنص الحديث الصحيع فهو في مذهب الشيعة وأن لم ير المسم على الرجل الحافية ومن سلك مسلك الادلة وذهب تلك المناهب الاربعة الشرعية فهوسنى وان أى المسح على الرجل العارية مثلا بظاهر الكتاب لما لم يبلغه الاحاديث المبينة للمرادمن الكتاب فيكون مخطئا في تلك المسئلة ولايكون معدورا في خطأه لخالفته السنة المشهورة وانما يكون الخطأ في الاجتهاد عدر الذاكان في محل الاجتهاد وإما اذا تحقق في الحادثة سنة مشهورة لايكون الحنكم محل الاجتهاد ولا يكون معذورا في الخطأ ولكن لايكون بهذا خارجا عن مذهب اهل السنة وان كان يخطئا في المسئلة بيقين لان الخطأ

انها نشأ من قصور في الطلب وليس هو الامعصية واثمالاً من السلوك لمسلك البدعة من رد السنن الثابتة او النمسك بهالم يثبت حجيته في الشريعة الاترى الى الى الى الله عنه يقول لا يأتي المصلى بقنوت الوتر في القومة التي بعد الركوع اذ محله القيام الا اذا كان مقتديا بهن يقنت بعد الركوع في الوتر فانه يقنت ثبعا لا مامه لانه مجتهد فيه والمقتدى يتابع الامام في المجتهدات ولو اقتدى بهن يقنت في الفجر في الركعة الثانية بعد الركوع لا يتبعه لانه منسوخ فلا يكون مجتهدا فيه ولا يجوز المتابعة للا مام في المنسوخ لكونه مخطئا فانه رضى الله عنه لا يقول بتضليل من رأى القنوت في الفجر لما الم يبلغه النسخ وان كان عنك خطأ بيقين لان الضلال هو الحروج عن جادة الجهاعة وهي الادلة الشرعية لا الخطائ في خصوص المسئلة لعدم وصول الدليل وان كان مشهورا وظهر خطأه عند غيره بيقين هذا والله اعلم بالصواب *

فيهايتعلق بالحج وهوفريضة قطعية ثابتة بالكتاب والسنة اما الكتاب فقوله تعالى (ولله على الناس مج البيت من استطاع اليه سبيلا ومن كفر فان الله غنى عن العالمين) يعنى انه حق واجب لله فى رقاب الناس المستطيعين الى البيت سبيلا ووضع (كفر)موضع من لم يحج تأكيدا لوجو به وتغليظا على تاركه وقد اكد وجوب الحج في هذه الآية بوجوه من الدلالة بصيغة الخبر وابرازه في صورة الاسمية وتعميم الحكم اولا وتخصيصه ثانيا بايراد البدل اذ الابدال بعد التعميم ايضاح بعد الابهام وتفصيل بعد الاجمال وتكرير لذكر المحكوم عليه فى صورتين مختلفتين وتسمية ترك الحج كفرامن حيث انه فعل الكفرة وذكر الاستغناء فانه في امثال هذه المواضع يدل على المقت والخذلان ومنها ذكر قوله عن العالمين بدل قوله عنه لها فيه من مبالغة التعميم والدلالة على الاستغناء عنه بالبرهان فانه اذا استغنى عن العالمين استغنى عنه لامحالة فيدل على الاستغناء الكامل ويشعر بالسخط العظيم وانها اكد بهذه التأكيدات اذهو تكليف شاق جامع بين كسر النفس واتعاب البدن وصرف المال والتجرد عن الشهوات ورياضة النفس بارتكاب شدايد السفر والامتناع عن محظورات الاحرام فيشتد الحاجة الى ادائه لتضمنه منافع يكل البيان عن احاطتها وعسى ان يتأول متأول لسقوطه ويتعلل بعلل ساقطة داحضة

فيحسن التا كيدلاحث على الاتيان والزجر عن التاول والامتناع * واما السنة فها اخر جه الترمذي برواية على رضي الله عنه وابن عدى نحوه برواية ابي هريرة انهقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ملك زادا وراعلة تبلغه الى بيتالله ولم يحج فلأعليه ان يهوت يهوديا او نصرانيا واخرج الدارمي برواية ابى امامة قال قالرسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يمنعه من الحج حاجة ظاهرة اوسلطان جائر اومرض حابس فهات ولم يحج فليمت انشاء يهوديا وان شاء نصرانيا وعلى فرضيته اجمعت الامة واجمعوا على اشتراط الاستطاعة واختلفوا فى تفسيرها فقال مالك انها بالبدن فيجب على من قدر على المشى والكسب فى الطريق وقال الشافعي انها بالمال فيجب الاستنابة على مقطوع الرجلين والزمن الذى لايستطيع الثبوت على الراحلة وقال ابو حنيفة رحمه الله انهابهجموع الامرين فيشترط لفرضيتها الصحة والزاد والراحلة ويشترط امنية الطريق اىغلبتهااذالحج لايتأتي بدونهافصار كالزادوالراحلة وسئلالكرخيءهن لا يحج خوفا من القرامطة هم طائفة من الخوارج كانوا يستحلون قتل المسلمين واخداموالهم وكانوايغلبون على اماكن ويترصدون للحاج فقال ماسلمت البادية من الافة وكذلك قالوا في الجعرانه يعتبر غلبة السلامة * واختلف اصحاب ابى منيفة أن أمن الطريق عنك شرط الوجوب أو شرط الاداء وثمرة الخلاف تظهر في وجوب الايصاء بالحج على من ادركه الموت ولم يحج والطريق غير امن فمن جعل شرط الاداء اوجب عليه الايصاء ومن جعله شرط الوجوب لميوجبه الايصاءفها افتى بعضهم بسقوطه عن اهل بغداد و بعضهم بسقوطه عن اهل خراسان و بعضهم بسقوطه عن اهل زمانه يحمل على انه كان وقت غلبة النهب والغارة والقتل في الطريق حملا لكلامهم على الصلاح بقدر الامكان اذ المؤمن لا يجترى على الفتوى بسقوط ما ثبت فرضيته بهحكم الكتاب ومتواتر السنة واجماع الامة بتوهم وجود الآفة فى الطريق فكيف العالم العادل المجتهد * وما قيل انه لايتوصل الى الحج الابالرشوة فيسقط لكونه سبباللمعصية قولمردود ساقط بالكلية اذالرشوة انهايحر ماذا كانت لتعقيق باطل اولابطال حق واما اذا كانت لدفع المظلمة عن نفسه فالاثم على الآخد لاالمعطى وعلى تقدير انها معصية فهي مشكوكة فكيف يسقط الفرض القطعي باحتمال الوقوع فى المعصية وعلى تقدير كو نها محققة فالواجب عليهم ترك المعصية لاترك الفريضة وان كانوا مضطرين على ارتكاب ماهو معصية كاكل الميتة ولحم الخنزير مثلا

لايكون ارتكابه معصية عند الاضطرار وكيف يجوز ان يكون مثل هذه التعليلات الفاسدة معتصم الفتاوى ومناط شرايع هذا الدين الرفيع بل امثالها صدللطالبين والمتنسكين عن سبيل الرشد ومسالك الحق وزلة في الدين وضلة في العقل وقد ملئت كتب الزمان بامثالها والله العاصم عنها والى الله المستعان * فان زعم اولئك الذين يفتون على خلاف صريح الكتاب والسنة ويدر جونهافي كتبهم ان المراد بقوله تعالى مثلا (ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا) ان الحج واجب على الناس اذا لم يعطوا رشوة ولم يرتكبوا في الطريق كبيرة فذلك زيادة في الكتاب وتفسير بالرأى وقد لعن المزيد في الكتاب على لسان الانبياء وان زعموا ان الحج واجب على الناس بشرط الاستطاعة المفسرة بالسنة على مااخذه ائمة السلف على اختلاف بينهم وهو الزاد والراحلة او القدرة على المشي والكسباو الزاد والراحلة والصحة وغلبة الامنية في الطريق ومع ذلك يفتون بسقوط فريضة الحج على احتمال الرشوة وارتكاب الكبيرة فهم شارعون للاحكام على خلاف ماشر ع الله فكل من اتبعهم وقبل فتواهم فقد اتخذهم اربابا من دون الله و في امثالهم نز ل قوله تعالى (ا تخذوا احبارهم و رهبا نهم ار با بامن دون الله) و في المتفق عليه عن عبدالله بن عمر و قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله لايقبض العلم انتزاعا ينتزعه من العباد ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى اذالم يبق عالما اتخذالناس رؤساجهالافسئلوا فافتوا بغير علم فضلوا واضلوا ومنهم من تمسك على سقوط الحج بماروي عن بعضهم انه خرج حاجا فلما ذهب مرحلة قال الاصحابه ردوني فقد ارتكبت سبع مائة كبيرة في مرحلة فردوه وليس في كلامه مايدل على سقوط الحج فلعل لميتزود للسبيل اولم يهيئ اسباب السفر اوغير ذلك فلذلك وقع على ما وقع فقال ردوني لاهيئ الاسباب واتزود للطريق مثلا لالسقوط الحج بسبب المعصية ولوفرض انه افتى بسقوط الحج فنقول انه ان كان صادقا في قوله فقد ارتكبت سبع مائة كبيرة كان فاسقا اذالفاسق من يرتكب الكبيرة اويصر على الصغيرة فكيف من يرتكب سبع مائة كبيرة في مرحلة ولايقبل فتوى الفاسق وان لم يعلم مخالفته لصريح الكتاب فكيف اذا كان مخالفا لنص الكتاب ومتواتر السنة واجماع الامة وان لم يكن صادقا في اقراره بارتكاب الكبائريكون متعللابالكذب لترك فريضة الحج فيكون افسق الناس ولايقبل فتوى الفاسق فكيف بفتوى الافسق ولنختم الكلام بكلام خير الانام ليعتبر به من له لب ويهتدى الى سبيل الله وهو الكتاب

العزيز

العزيز الذي لاياتيه الباطل من بين يديه ولامن خلفه ولا يغتر بكتب شاعت بين الناس شيوع البدعة والضلالة ولايدخل في سبل الشيطان التي تفرق عن سبيل الله يمينا وشمالا بالتشبيه والتعطيل او الزيادة والنقصان في الدين على ما نطق به السنة ومضى عليه الجماعة من الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم اجمعين وعلى كل سبيل من تلك السبل شيطان من شياطين الجن او الانس من اهل البدع الذي يفتى على موافقة هواه و يعمل عليها و يرد ما لا يهواه او من المترفهين الذين يصوفون او قاتهم في طلب الدنيا و يعثون الناس عليها و هو ما اخر جه إحمد والنسائى والدارمي برواية عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال خطوطا عن يمينه وقال هذه سبل على كل سبيل منها شيطان يدعو اليه وقرأ (وان هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذلكم وصيكم به لعلكم نتقون) * والحمد لله على ارشاده



*

